



منظومة

السُّبُلُ السَّوِيَّةُ لِفَقْهِ السُّنَنِ الْمَرْوِيَّةِ

لنَاطِمِهَا

السَّيِّحُ حَافِظُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَاكِمِيُّ

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ باسم خالقي مُحَمَّدٍ
والحمد لله الذي قد أنزلا
ثم الصلاة مع سلامه على
والآل والصحب الكرام الفضلا
والتابعين السادة الغر الألى
وتابعيهم وكل من تلا
أزكى صلاة وسلام وبُلا
وبعد فالأدلة الشرعية
ينبوعها هو الكتاب المقتفى
وهذه أرجوزة يسيرة
جعلتها إشارة إليها
والله أرجو المن بالاكمال

محسبلا مكتفيا محوقلا
كتابه مبينا مفصلا
رسوله محمد خير الملا
الأنجم الزُّهُر الهداة النبلا
قد نقلوا الدين لنا مكمل
وكل من عنهم له قد حملا
تدوم ما اسودّ الظلام وانجلي
في جملة الفرائض الدينية
وسنة الهادي الرسول المصطفى
جامعة لجمل كثيرة
تدل كل راغب عليها
والعون والتسديد في المقال

كتاب الطهارة

باب المياه

الأصل في الماء كونه طهوراً من بئر أو بحر وثلج أو برد فإن نجاسة عليه قد طرت أخرج عن هذا الوصف بالتغيير أو لم تغير فالكثير باقياً وأرجح الأقوال في التحديد	وفي الكتاب جاء إذا مسطوراً أو غيرها كل به النص ورد لأحد الأوصاف منه غيرت حكماً على القليل والكثير وقيل بل يبقى على الإطلاق بقتل قل بلا ترديد
---	---

باب ما يتطهر فيه من الأنية

يصح في كل إناء طاهر وهل يصح في أناء النقيدين وحظره في الأكل والشراب	بالأصل والنص الصحيح الظاهر مختلف فيه على قولين وبحثه أولى بذاك الباب
---	--

باب بيان النجاسات

بول وروث ليس مما يؤكل كذا لحوم الحمر الانسية ودم حيض باتفاق العلماء واستثنى منه الكبد والطحال وجزء خنزير وفي الكلاب وسائر الأجزاء قيست تبعاً واستثنى ميتة الجراد والسمك	وقيل مطلقاً وصح الأول دليله التعليل بالرجسية وهل به يلحق سائر الدماء فطاهر نصاً بلا جدال نص الحديث جاء في اللعاب وميتة وجزء حي قطعاً والأدمي مظاهر بدون شك
---	--

كالنص في الذباب وازجر عاذله
والقول بالتنجيس ظاهر الأثر
كذلك سائر السباع فاعلم

كذلك ما لانفس منه سائلة
والمذي والخلاف في الخمر اشتهر
وسؤر هرة ظهور قد نمت

باب كيفية إزالتها

سبع وأولاهن بالتراب
قد ألحق الخنزير بالقياس
بالتراب والآبار حيث تنزح
وبالدباغ جلد ميتة طهر
بالماء والسدر مع القرص له
وسن ستره بما يغيره
كالمذي يكفي نضحه نص السنن
حتى إذا لم يبق لا عين ولا
ولم يجيء تقدير كم يغسله
كمثل ما يظهر بالإزالة
لنجس إذ لا دليل يجتلي

والغسل من نجاسة الكلاب
ومائعاً رقه وبعض الناس
وأسفل النعل وخف يمسح
والأرض بالصب عليها إن كثر
والحيض بالحت وأن تغسله
ولا يضر بعد ذاك أثره
وبول طفل لم يذق غير اللبن
وغير ذي تطهيره أن يغسلا
ريح ولا طعم ولا لون له
ويطهر الرجس بالاستحالة
ويغسل المني أو يفرك لا

باب آداب قضاء الحاجة

ثم استعذ من بعد أن تبسماً
لها ولا مستديراً حيث الفلا
في طرق أو مورد أو ظل
والجحر مع صلب المكان وارتد
فيه ووجه الريح لا يستقبل
ولا يمسه باليمين ذكره
كقدح الرسول نصاً بينا
تحادثاً أخاك في حال الخلا
واعكس لما قدمت في الولوج

غيب ثم قدم اليسار داخلا
ومل عن القبلة لا مستقبلاً
والذكر قدس وامنع التخلي
وضفة النهر وباب المسجد
وراكذ الماء ولا يغتسل
والمستحم والشجرات المثمرة
والبول للحاجة جاز في الإناء
واستبر واستنزه من البول ولا
واستغفرن واحمد مع الخروج

باب الاستطابة

يجزؤه الماء أو الأحجار ثلاثة ويندب الإيتار
وفضل الجمع وبالعظام فامنع وبالرجس وذو احترام

باب خصال الفطرة

عشر من الفطرة نص الأثر هي السواك ثم قلم الظفر
وقص شارب مع الاعفاء للحية كذا انتقاص الماء
والنتف للابط وحلق فاعلم لعانة والغسل للبراجم
كذا الختان ثم الاستنشاق مع مضمضة والشك في الأخرى وقع

باب فضائل الوضوء والصلاة عقبه

طهورنا شطر من الايمان مكفر صفائر العصيان
يخرج عند الغسل للأعضاء نصاً صريحاً مع قطر الماء
لاسيما لكل من قد صلى من بعده فريضة أو نفلا
إسباغه فيه على المكاره فضيلة عظمى ومن أثاره
علامة وايماء علامة لهذه الأمة في القيامة
أي أثر الغرة والتحجيل لهم خصوصاً لم تكن لجيل
فهم على ذا الوصف يبعثونا وعند ورد الحوض يعرفونا
كفاك في فضل الطهور كونه لا يقبل الله صلاة دونه
والفضل في تجديده ماثور حيث به تضاعف الأجور

باب صفة الوضوء

بقلبه ينويه للصلاة فإنما الأعمال بالنيات
ومعه سن السواك واغسل يدك للرسفين ولتُبسمَل

وعند الاستيقاظ قد تعينا
ومضمضا واستنشقا واستنثر
ووجهك اغسل بعده يديك
والرأس فامسح مدبرا ومقبلا
أو لافخذاً ماءً جديداً لهما
وخلل اللحية والأصابع
ورتب الأعضاء كما في الآية
وأسبغن بالدلك والتغسيل
ومرة ومرتين قد ورد
ولا تزد على الثلاث حيث لم
وصحت استعانة في الماء
وقدر مائه من المد إلى
وبعد أن كمله تشهدا

غسل اليدين قبل غمس في الأنا
مبالغا إلا لغير مفطر
وأدخلن في الغسل مرفقيهما
مع أذنيك أن وجدت بلا
ثم اغسل الرجلين مع كعبيهما
والتزم الولا بنص الشارع
وبالميامن اجعل البداية
وأطل الغرة والتحجيل
كذا ثلاثا بنصوص لا ترد
يرد فمن زاد تعدى وظلم
بصب غيره بلا، وراء
ثلثيه والاسراف كره خطا
مستقبلا وادع بما قد ورد

باب ما يستحب له الوضوء.

وقد أتى الترغيب في وضوء من
كنذك للذكر ونوم وردا
لنومه صح وعند قصده

كان على طهارة نص السنن
لا سيما لجنب تأكدا
للأكل والشرب وقصد عودة

باب نواقض الوضوء.

وينقض الوضوء أن يستيقنا
من عين أو ريح ونوم إن يتم
وقيس كل مذهب للعقل
ومس فرج قبلا أو دبرا
ولمسة المرأة باتفاق
كذلك الأكل للحم الإبل

من السبيل خارجا تبينا
أعني الذي الاحساس معه ينعدم
وقيل باتفاق أهل النقل
بالكف مساً مفضياً مباشرا
مع شهوة وقيل بالاطلاق
صح دليله بدون جدل

باب المسح على الخفين

مسحهما قد صح بالتواتر مع الليالي أفهم ولا ترده وواجب فيه مسمى المسح وظاهراً وباطناً في أثر والشرط فيهما على ما فهمما واللبس من بعد كمال الظهر وموجب الغسل مع انقضاء وهكذا المسح على العمام	ثلاثة الأيام للمسافر وللمقيم ثلث تلك المدة لظاهر الخف على الأصح لكن مقال فيه لم ينجبر منعهما نفوذ شيء منهما ومبطلات المسح خلع فادر لمدة المسح بلا مرأ فاقبله فالنص عليه قائم
---	---

باب موجبات الغسل

يوجبه الإمنا وشرطه إذا مجرد الوطء وإن لم ينزل والحيض والنفاس والدخول في لكن وجوبه على من أسلما	كان خروجه تدفقا كذا والاحتلام مع وجود البلل الإسلام والموت بنص ما خفى فيه اختلاف شاع بين العلما
---	--

« باب كيفية الغسل »

أنو بالاغتسال رفع الحدث واستنج ثم بعد الاستنجاء ثم توضأ نحو ما في الباب مر حتى إذا ظننت إرواء البشر ثم أفض على بقية الجسد ثم انتقل وقدميك فاغسل وتنقض الحائض دون الجنب	ثم يديك اغسلهما وثلث فامسح يداً بالأرض للأنقاء ما غير رجليك واخلل الشعر أفض عليه الماء ثلاثاً للأثر وادللك لما أمكن في القول الأسد وباليامن ابتداءك اجعل شعراً وصح أنه لم يجب
--	---

بل مجزئاً فيه بلوغ الماء
جواز اغسال لوطء كررا
وقدر ماء الغسل من صاع إلى
ورجل مع أهله يفتسل
وعند غسله تستر وجب
وتتبع الحائض آثار الدم
جميعه وصح في الأنباء
وجاز غسل واحد تأخرا
خمسة أمداد وما زاد فلا
ومن إنا واحد قد نقلوا
في غير خلوة وفيها يستحب
بالطيب عند غسلها نصا نفي

« باب ما يستحب له الغسل »

يشرع للصلاة يوم الجمعة
ولصلاة العيد والاحرام
وللوقوف والطواف فاعلم
وغاسل الميت وذو الإغما معه
ولدخول البلد الحرام
ومستحاضة وللمحتجم

« باب التيمم »

بالنص والاجماع قد صح إذا
تعذر استعماله عليه
لمحدث أو من يكون جنباً
بضربة للوجه والكفين
ثانيتها وجوب ضربتين
مع مرفقيهما بأخرى نقلوا
وعند وجب الماء فليستغمله
ومع تيمم لجرح الجنب
لم يجد المكلف الماء وكذا
لعله أو حاجة إليه
فلتيمم من صعيداً طيباً
للسخ وهو أرجح النقلين
لوجهه الأولي واليدين
وذو الغبار من سواء أفضل
في الطهر للعبادة المستقبلية
للعصب فامسح واغتسل نص النبي

« باب ما ينقض التيمم »

ينقضه بالاتفاق كلما
قبل الدخول في الصلاة واختلف
ينقض للوضوء مع وجود ما
من بعد الاحرام أئمة السلف

ومن يصلي بالتراب ووجد من بعد ذاك الماء في الوقت فقد
جاز له استئنافها بالماء وتركه كل على السواء

« باب الحيض »

غالبه ست وسبع فادر وما عداها مدة للطهر
ونادرا شذوذات العادة تبني على حيضتها المعتادة
وبامتياز الدم حيث وصفه كل النساء غالباً تعرفه
وبخروج القصة البيضاء فكل ذي علامة انقضاء
وكدرة وصفرة لا تعتبر بعد ظهور الطهر ذا نص الخبر
وغيره استحاضة تبين أحكام طاهر لها تعيينت
والدم فلتغسله حين تطهر ومن دم استحاضة تستثفر
ولتغتسل للطهر ولتصل ثم الوضوء واجب لكل
فريضة فإن رأت أن تغتسل لجمع وقتين فذاك قد نقل
وحائضاً في عدة الحيض اعتزل فوطؤها يحرم ما لم تغتسل
بالأي والحديث والاجتماع وحل غيره من استمتاع
والخلف في التكفير بالدينار أو نصفه لناقلي الأخبار
فبعضهم ذا النص لم يصححوا وآخرون صحة قد رجحوا

« باب النفاس »

أكثره أربعون نص الخبر أما أقله فلم يقدر
ثم به يحرم ما قد حرما بالحيض باتفاق كل العلماء

باب ما يمتنع بالأحداث من العبادة

بموجب الوضوء مس المصحف امنع مع الصلاة والتطووف
كذا بموجب اغتسال وزد تلاوة ومُكثَّله بالمسجد
والصوم بالحيض وبالنفاس فامنعه نصاً ليس بالقياس
ولتقضه دون الصلاة إذ أتت به نصوص ثم اجماع ثبت

« كتاب الصلاة - باب فضل الصلاة »

ثانية الأركان للإسلام
قرة عين المصطفى فيها كما
ولم يزل مبادرا إليها
وحيث ما قد جاء الوفاة
ومن يكن صلاته قد ضيعا
فهى عمود الدين فاحفظنها
إن قبلت يقبل سائر العمل
أنى له الربح مع الإذهب
أما ترى الفسطاط يا ذا عندما
كذاك لم يثبت بناء البانى
وأصل لعن المبعد المطرود
وحيث ما نسجد فى القرآن
وحيث ما يسئل من قد أجراما
يجيب أن ترك الصلاة سلكه
وحرم الله على النيران أن
وفضلها لم يحص بالتعديد

تنهى عن الفحشاء والآثام
عن نفسه أخبر نصا محكما
وكم له من بيعه عليها
آخر ما أوصى به الصلاة
كان لغيرها يقينا أضيعا
فإن أول السؤال عنها
أو لا فى صفقة خسر لم تقل
الرأس ماله يا أولى الأبواب
عموده يسقط منه انهدمما
بعد انهدام أعظم الأركان
هو امتناعه من السجود
يحزنه ذا غاية الأحران
عن الذى أدخله جهنما
فى قعرها فىا لها من مهلكة
تأكل آثار السجود فاغنم من
وتركها كم فيه من وعيد

« باب حكم تاركها »

يكفر بالاجماع من لها جحد
لانه قد ماثل الشيطاننا
وهو كغيره من الكفار
ومن أقر بالوجوب وأبى
للكفر أو حدا على خلاف
وقتله بترك فرض قد وجب
وقال قوم إنه لا يكفر
وحبسه حتى يصلي قد رأوا

ولم يخالف فيه قطعا من أحد
وكذب الرسول والقرآنا
وحكمهم يعطي بلا تمار
فقتله على الأصح وجبا
قد جاء عن أئمة الاسلاف
تعمدا وقبله فليستتب
كلا ولا يقتل بل يعزر
والحق قل مع من بقتله قضوا

« باب شروط الصلاة »

والشرط تكليف وبالوجوب ذا	خص وللصحة اسلاما كذا
طهارة من حدث أو نجس	في بدن أو بقعة أو ملابس
والستر للعبورة وهي للذكر	من سرة لركبة نص الخبر
وأمة كذاك أما الحرة	فما عدا وجهه وكف عبورة
دخول وقتها مع استقبال	لقبلية ونية الأعمال
تصح ممن ميز ويؤمر	بها لسبع ولعشر يجبر

« باب مواقيت الصلاة »

يدخل بالزوال وقت الظهر	وسن الايراد بها في الحر
في سفر أو حضر وينتهي	عند مصير الظل مثل شبحه
ويدخل العصر به ويستمر	إلى اصفار الشمس نصا قد أثر
وفي اضطرار فالى غروبها	وأكد التبكير في الغيم بها
وبالغروب مغرب قد دخلا	ووقتها يبقى امتداده إلى
غيبوبة الحمرة وهو أول	وقت العشا وفي اختيار نقلوا
تأخيرها لثلث ليل وإلى	نصف وكل في الصحيح نقلوا
وقد نهى عن أن ينام قبلها	كذاك أن يسهر بعد فعلها
ما لم يكن في شأن أمر ديني	فذاك فعل الصادق الأمين
وفي اضطرار ببقا الليل بقي	ويدخل الصبح بفجر صادق
وفي اختيار فالى الأسفار	وامتد لإشراق في اضطرار
وأفضل الأوقات في القول الأبر	أولها الا العشاء للخبر
ومن يكن لركعة قد أدركا	من الصلاة فليعد مدركا
ومن عن الصلاة نام أو سها	فحينما يذكرها وقت لها
ورتب الفوائت المقضية	وافعل كفى أوقاتها الأصلية

« باب الأوقات المنهي عن الصلاة فيها »

وفي ثلاثة من الأوقات
أولها بعد صلاة الصبح
وعند الاستواء إلى الزوال لا
ثالثها بعد صلاة العصر
فاستثنى عند البيت لا تمتنع
وإن تفت راتبة الفجر فلا
كذا لمدرك الامام بعد أن
ينهي عن النفل من الصلاة
إلى ارتفاع الشمس قيد رمح
في جمعة فجائز لا جدلا
إلى الغروب ثم من ذا الحظر
صلاتنا في أي وقت تقع
مانع بعد الفرض من أن تفعل
صلى برحلة اعادة تسن

« باب الأذان »

يشرع في أوائل الاوقات
وقد أتت ألفاظه المشروعة
ويشفع الأذان والاقامة
وعن بلال هذه مأثورة
فإنه كلاهما قد شفعا
ويرفع المؤذن الصوت به
وسن أيضا جعله أنامله
فليصرف لأيمن وأيسر
واخصص أذان الفجر بالتثويب
وليلة الأمطار والاحوال
ثم ترسل في الأذان واحد
وسامعو الأذان فليقولوا
إلا إذا حيل فليحوقلوا
وبعد أن يتمه صلى على
ثم اسأل الله له الوسيلة
وسن من أذن أن يقيما
مؤذن يُعلم بالصلاة
في السنن الثابتة المرفوعة
يوتر إلا لفظة الاقامة
بطيبة أما أبو محذوره
وزاد في أذانه أن رجعا
إذ يغفر الذنب بقدر مده
في أذنيه ثم عند الحيلة
بوجهه قط ولا يستدر
واحكم لراوي الرفع بالتصويب
ناد أن الصلاة في الرحال
إقامة وافصلهما للأثر
إجابة له كما يقول
وفي إقامة داوما سألوا
نبينا محمد خير الملا
وبعثه المقام والفضيلة
وجاز كون غيره المقيما

ومرة للجمع أو من يقضي
في غزوة الأحزاب هذه الصفة
وللاذان كم فضائل أتت
أذن وليقم لكل فرض
جاءت وفي التعريس بالمزدلفة
وفي الأحاديث الصحاح ثبتت

« باب المساجد »

تلك بيوت أذن الله بأن
وهي رياض كرياض الجنة
ومن بنى لله مسجداً بنى
وفي البيوت يشرع اتخاذها
أما اتخاذها على القبور
وصونها أوجب وأن توقدا
ويكره التحمير والتصفير
كذلك التشييد والتباهي
كذلك لا تتخذاً طريقاً
والنشد والمقتاد يتقيها
كذا بها أسلحة لا تشهر
وفي دخولك اليمين قدم
وسم واستغفر وصل فيهما
والرحمة اسأل في الدخول واسأل
وصلين تحية للمسجد
وكل وجه الأرض مسجد لنا
واستثنين ما النهى عنه قد نقل
قارعة الطريق ثم المقبرة
كذلك فوق ظهر بيت الله
ترفع نصاً في الكتاب والسنن
فارتع هديت لاتباع السنة
بيتاً له في دار عدن ربنا
فتلك سنة أتى النص بها
فاحذر فذاك اقبح المحظور
وسن تنظيف وأن تبخرا
بل فتنة عنه أتى التحذير
فيها أتت عن فعلها النواهي
ولا لبيع وشراء سوقاً
كذا الحدود لا تقام فيها
ومن بها يرفع صوتاً يزجر
وفي الخروج عكس ذاك فاعلم
على رسول الله نصاً علماً
مع الخروج فضل مولاك العلي
قبل الجلوس فادر واعمل تهتد
فضيلة خص بها نبينا
من ذاك حمام وأعطان الأبل
ومثلها مزبلة ومجزرة
وكل ما صح من المناهي

« باب ما تصح فيه الصلاة من اللباس »

والفضل في ثوبين أو أثواب والواسع التحف به كما أثر معه ولا بد من الزرار عليه ولينه عن التثام كذا عن الصما من اشتمال جاز لأنثى لو بلا إزار بل سنة فيها وفي الخفين عنه ويأتي بحثه في بابه	تصح في ثوب بلا ارتياب والثوب إن ضاق به فليتزّر وفي القميص لو بلا إزار ولو بشوكة أو احتزام كذاك عن سدل وعن إسبال وسابغ الدرع مع الخمار وصحت الصلاة في النعلين ولا يصلي في لباس قد نهى
---	---

« باب استقبال القبلة »

وتأه عليه أن يجتهدا وليمض في صلاته كما أثر يجعل ناء شطرها توجهه وحيث ما كنت قول وجهك لأي وجه فوق ظهر الراحلة كما روى فعل النبي المرسل	يستقبل القبلة من لها اهتدى وحيث بان مخطئاً فليستدر واستقبل العين قريب والجهة إن رمت نصاً فاتل قول ربك وللمسافر صح فعل النافلة لكن مع الاحرام فليستقبل
--	--

« باب سترة المصلي »

نحو عصاً ينصبها أو رجل فريضة صلاته أو نافلة وفي أمامه المرور قد حظر وبينها دافع ما أمكنه وراءه فعل الرسول المؤتمن صلاته على فراش أهله كما روى الجعفي في ترجمته	وتشرع السترة للمصلي أو اسطوانة تكن أو راحلة وليبدن من سترته كما أمر ومن أراد أن يمر بينه وسترة الامام سترة لمن وجائز قل إن يقم من ليله ولو مع اعتراضها في قبلته
--	---

أبواب صفة الصلاة

« باب افتتاح الصلاة والعمل في القيام »

قام لها مستقبلاً للقبلة
قدمت في الوضوء نصاً محكماً
ولليدين رافعاً مكبراً
وحاذت إبهاماه فرعي أذنيه
صدر كما له ابن حجر نقلاً
ثم استعذ بنحو ما في النحل
بالنص لا تجزى صلاة دونها
محتّم واختلفوا في المقتدي ..
فكيف لا يناله يا للعجب ..
وهي المثاني السبع ثم البسمة
والجهر للامام والمنفرد
والفجر والجمعة والاستسقاء
وفي صلاة الليل بالخيار
والمقتدي في كلها أسراً
بلفظ آمين لنص الخبر
به لنص سيد الانام
كذاك بالجهر أتت أخبار
بها وكل قد روى لما حضر
ثم رواهما مفصلين
والأوليين من سواها فادر
أي الوعيد عذ مع التخوف
طاقة مأموم بلا تنفير
وبين آمين وسورة تلي
بسكتة سنة خير الرسل
قراءة الامام فاحفظه وع

بعد تطهر وستر العورة
وعندها السواك سن مثل ما
بالقلب ناوياً لها مستحضراً
بحيث كفاه تحاذي منكبيه
وليضع اليمنى على اليسرى على
واستفتح بما أتى في النقل
ثم اقرأ أم الكتاب إنها
فرض على الامام والمنفرد
والنص فيه وارد فهو السبب
وهي من الآيات سبع مكملة
واحدة منها بلا تردد
في أولى المغرب والعشاء
عيد وفي الكسوف خلف جاري
وغير ذي يقرأ فيها سرا
وعند ختمها بجهر فاجهر
وليجهر المأموم كالامام
وجاء في البسمة الاسرار
وقد أسرها النبي وقد جهر
وأنس قد شاهد الحالين
وسورتين بعدها في الفجر
وعند أي الوعد قف واسأل وفي
وراع في التطويل والتقصير
وسكتة قبل القراءة اجعل
وبعدها قبل الركوع فافصل
ولينصت المأموم وليستمع

« باب الركوع والاعتدال منه »

ثم تكبر ليديك رافعا
وجافين يديك عن جنبيكما
وفرجن عليهما الاصابعا
للرأس لا ولا مصوبا له
وفي الركوع والسجود يمتنع
فسبح الله العظيم راکعا
حتى إذا اطمأنتت منه فاعتدل
وفي اعتدال قم إلى أن تستوى

واركع إلى أن تطمئن راکعا
وألقمن كفيك ركبتيك
وظهرك اهصرنه لا مقنعا
بل بين ذين وسطا تجعله
تلاوة القرآن نصا قد رفع
واجتهد في حال السجود في الدعاء
وارفع يديك ثالثا كما نقل
مسمعا مثنيا بما روى

« باب السجود والجلسة بين السجدين »

ينحط ساجدا مع التكبير
وليسجدن مقدما يديه
واسجد على السبعة الاعضاء التي
الأنف والجبهة واليدين
ونحن يديك عن جنبيكما
وجافين بطنك عن فخذيك
ووجهن للقبلة الاصابع
كذا رؤوس القدمين استقبل
حتى إذا اطمأنتت في السجود
مكبراً واجلس على يسراكا
ثم على فخذك كفيك ضع
وإن تشأ فقدميك فانصب
فإنها قد ثبتت في السنة
حتى إذا اعتدلت باطمئنان
ووصفه والذكر فيه فافعل

له ولا يبرك كالبعير
وفي رواية لركبتيه
قد ثبت الأمر بها في السنة
والركبتين قل مع الرجلين
مفرجا وأبدين ضبعيكما
ومرفقيك ارفع وضع كفيك
مضمومة كما قضاه الشارع
بها وسبح باسم ربك العلي
فرأسك ارفعه للقعود
مفترشا وناصبا يميناك
مبسوطة منشورة الاصابع
واجلس بلا انكار فوق العقب
حقا كما رواه حبر الأمة
فعد وكبر للسجود الثاني
كما فعلت في السجود الأول

كبرت فيما قبله تقدما
قريبة السواء في اطمئنان
مما روى عن سيد الأخيار
وافرة إذ ضاق نظمي عنها
وافعل بباقي الركعات هكذا

وكبرن في الرفع منه مثلما
واجعل جميع هذه الاركان
وكلما لها من الاذكار
في كتب السنة خذها منها
فهذه صفات ركعة خذا

« باب بقية أعمال الصلاة إلى السلام »

يقوم من وتر بثابت السنن
غير صلاة الفجر نصا ما نفى
بأي لفظ كان مما وردا ...
فخذيك كفيك كما قد نقلنا
سباحة^ت ثم أشر بها إلى
شهادة الاخلاص فافهمه ودن
وصلين فيه على المختار
وارفع يديك رابعا للخبر
صح دليله بدون نقض
فعلت فيما قبله تقدما
صلاتنا على النبي والآل
مما له نبينا استحسبا
فاحذف كما يروي عن النذير
لصحفتي خديه من كان ورا
بوجهه من خلفه مستقبلا
وفي دواوين الحديث سطرا

يسن جلسة استراحة لمن
ويشرع التشهد الأول في
ويجزىء العبد إذا تشهدا
واجلس له مفترشا واجعل على
واقبض أصابع اليسار ما خلا
توحيد مولك مع الاثبات من
ولتنشرن أصابع اليسار
وآله وإذ تقوم كبر
والثان واجب لكل فرض
ثم تورك فيه وافعل مثلما
وواجب فيه بلا جدال
وليدع بعده بما أحبا
وبعد ذا سلم وكالتكبير
لأيمن وأيسر حتى يرى
ثم الامام ينصرف منفتلا
ودم على الذكر الذي قد أثرا

« باب القنوت »

إن حادث بالمسلمين نزلا
وفعله في الفجر كان أكثرا

في كل فرض القنوت نقلنا
برفع ما ينزل نصا أثرا

والخلف شاع في قنوت الفجر
فقال قوم سنة لن نهمله
ووسط يقول بالسنية
وموضع القنوت الاعتدال من
ويحصل القنوت بالثناء
وجملة له من المعاني

بدون نازل كذا في الوتر
قابلهم من بدعة قد جعله
في الفعل والترك على السوية
آخر ركعة بنص لم يهـن
وكل ما صح من الدعاء
في منهج السنة والقرآن

« باب ما يبطل الصلاة وما يجوز فيها وما يكره »

يبطلها الكلام باتفاق
وكما يخرج للمصلي
وترك شرط كالوضوء فاعلم
وما أقر المصطفى أو فعله
كفتح الباب وحمله الصبي
وخلعه النعلين والرد على
كذلك من على الامام فتحا
والرجال يشرع التسبيح
وقد نهى فيها عن اختصار
كذلك كف شعر أو ثوب
والنقر كالغراب في السجود
ومسحه التراب فوق مرة
والرفع للأيدي مع السلام
وفعلها بحضرة الطعام
أو مع دفاع الأخبثين وكذا

من عامد وقيل بالاطلاق
يا صاح عن هيئة من يصلي
وترك ركن عامدا كما نـمى
من حركات فهي غير مبطلـة
وقتله لحيـة أو عقرب
مسلم اشارة قد نقلا
كذا سعاله وان تنحنحنا
فيما ينوب والنسا التصفيح
والرفع للسماء بالابصار
كذا انبساط كانبساط الكلب
وعقب الشيطان في القعود
والبصق لليمين أو للقبلة
والالتفات قل مع التثام
وفعلها في الثوب ذي الأعلام
جميع ما يشغل عنها مثل ذا

« باب صلاة الأعذار »

وعاجز عن القيام يقعد
للعجز عنهما فإن لم يستطع

وليوم راكعا وحين يسجد
على القعود لليمين يضطجع

واستلق ان لم تطق اضطجاعا
وجاز أن يجلس في بعض وفي
وعاجز عن القرآن انتقلا
وفي اشتداد وحل مع مطر
يوقفها مستقبلا للقبلة
وفي السجود اخفض زيادة على
وجاز في الحر سجوده على
كوضعه اليدين في الاكمام أو
وكلما يعجز عنه خففا

للعجز صلي كيفما استطاعا
بعض يقوم بدليل ما تفي
للباقيات الصالحات بدلا
صلي علي راحلة في السفر
وليوم راكعا كذا في السجدة
خفضك في الركوع نصا نقلا
ثوب بعهد المصطفى ذا فعلا
على عمامة ونحوها روبا
وفوق وسع ربنا ما كلفا

« باب سجود السهو »

لمن سها يشرع سجدة
فشاك يبني على ما استيقنا
وحينما تعلم سهو الزائد
والنقص إن ركنا يكون جاء به
ودون ركن فالسجود يجبره
ومن نسي الأول من تشهد
حتى إذا أردت أن تسلم
أو ما استتم فليعد إليه
وقبل تسليم وبعد ثبنا
فقائل قبل السلام أبدا
تسعة أقوال بلا افتراق
أقربها أن الذي قد بينه
بقوله نسجد حيث سجدا
وما سوى ذا فعلى التخير
وحيث من بعد السلام يسجد
يسجد عن سهو الامام المقتدي

إن شك أو زاد وللنقصان
أو فعلى الأقل يجعل البننا
مستيقنا دعه وعنه فاسجد
من قبل أن يسجد عنه فانتبه
دون قضاء فادر ما أسطره
حتى استتم قائما لا يعد
فاسجد مكان السهو نصا علما
ولا سجود بعد ذا عليه
فعل النبي ولذا الخلف أتى
وقائل من بعده مطردا
بين مقيد وذي إطلاق
نبينا بفعله أو عينه
في الموضع الذي إليه أرشدا
من قبل أو بعد بلا نكير
سن له التسليم والتشهد
أما لسهو نفسه لم يسجد

« باب صلاة الجماعة والإمامة »

واجبة وقيل سنة وما
وتفضل الفذ بأضعاف أتت
ومن غدا لمسجد أو راح له
بائنين قل فصاعداً تنعقد
وكثرة الجمع ففيها يستحب
وقدوة الرجال بالرجال
وبالرجال يقتدى النساء
وذو تنفل يؤم المفترض
ويقتدى المقيم بالمسافر
والمتوضى خلف من تيمما
وبعد مفضول يصلي الفاضل
يقدم الأقرأ ثم الأعلم
كذاك سلطان ورب المنزل
وقد أتى تأخيره مقيداً
وحيث جمع فوراً الإمام صف
وامرأة حيث لنسوة تؤم
وفي ارتفاع موقف الإمام
وقدم الرجال فالصبيان
وواجب تسوية الصف على
يلزق كعبه بكعب صاحبه
ففي الصحيح قد أتى الترغيب
بالأمر والفعل من الرسول

قدمت من حيث الدليل قدما
سبع وخمس بعد عشرين ثبت
أعد في الجنة ربي نزله
في سفر أو حضر قد أسندوا
وكلماً زاد إلى الله أحب
كذا النساء ما فيه من أشكال
بدون عكس صحت الأنباء
وعكسه ولم يصب من يعترض
والعكس لكن يتمام وافر
صحت صلاته بنص علما
وكونه هو الإمام أفضل
فهجرة فالسلم أم الأقدم
تقديمه قد صح فاعلم وأعمل
بإذنه في مسلم ذا مسندا .
أواحد فعن يمينه وقف
في وسط من صفهن فلتقم
عن مقتد والعكس خلف سامي
ثم النساء جمعاً أو وحدانا
جماعة وأن يسدوا الخلا
وهكذا منكبه بمنكبه
في ذا وجا عن تركه الترهيب
مما روى العدل عن العدول

وأول الصفوف فليكملوا
وقد أتى النهى عن الصفوف ما
وخير صف للرجال الأول
أما أحق الناس بالإمام
وتابع الإمام لا مسابقا
وهل إذا صلى لعذر قاعدا
قد أمر الرسول بالجلوس ثم
وسن أن يطول الأولى على
ويشرع التخفيف إن خاف على
وكل ما أدركه المسبوق مع
واعتمد بالركعة من قد دخلا
ومن يفتنه فليتم بعد ما
وخلف صف لا يصل الرجل
وجاز أن يجتر شخصا معه
وكل ما اختل من الإمام
وفي انصراف فالرجال آخر

ثم الذي يليه نصا نقلوا
بين السواري فادر ما قد رسما
وللنساء عكس ذا قد نقلوا
فهم أولو العقول والأحلام
له بهيئات الصلاة مطلقا
يقوم أو يقعد من به اقتدى
كان بشكوى موته قيامهم
ما بعدها ذا في الصحيح نقلوا
من خلفه الفتنة حيث طولا
إمامه فمثل صنعه صنع
مع الإمام راكعا معتدلا
إمامه من الصلاة سلما
وأمره بأن يعيد نقلوا
وسن للمجرور أن يطيعه
عليه لا على ذوى ائتمام
ليذهب النساء نص الخبر

« باب صلاة الجمعة »

عند سماع الداع فليبادر ويشرع الغسل مع التطيب والجرز اقراها مع الإنسان فرض محتّم على القول الأصح وامرأة عبد مريض وصبي واتفقوا على اشتراط كونها واختلفوا فيها بكم تنعقد ووقتها كالظهر نصّاً فاعلم سن على المنبر للإمام وقائماً يخطب خطبتين وليعل صوتته مع التذكير والحمد والشهادتين فيهما وفي الدعا يشير بالمسبحة وسنة أمر الخطيب من دخل وصل ركعتين بعد الخطبة يقرأ بالأعلى وهل أتاك أو ومن يكن أخراهما قد أدركا وإن من فقه امرئ وحكمته وقد أتى النهي عن الكلام وعن تخط للرقاب قد نهى وبصلاة العيد عنها يكتفى عنها وصلى الظهر في القول الأصح لكنه يشرع للإمام أن في فضل ذا اليوم نصوص جمة

إلى حضورها بلا تأخر لها كذا الدهن ولبس الطيب في صباحها وهي على الأعيان وكم بتركها من الوعيد صح مسافر عليهموا لم تجب جماعة فلا تصح دونها خمسة عشر مذهباً قد عددوا وفعلها قبل الزوال قد نهي أن يبدأ المأموم بالسلام يجلس باطمئنان بين تين للناس بالترغيب والتحذير وليتل قرآناً بكل منهما كما رواه الترمذي وصححه بفعل ركعتين حيث لم يصل جهراً كفعل من أتى بالشرعة بجمعة وما يليها قد روى فليضف الأخرى وعد مدركا طول صلاته وقصر خطبته في خطبة لمن عدا الإمام ولا يقيم أخاه من مجلسه حيث توافقا فمن شاء اكتفى ونقل اجماع عليه قد وضع يقيمها فعل الرسول المؤتمن وهو فضيلة لهذي الأمة

وفيه ساعة يجاب من دعا وفي الجنان موعد المزيد
فيه يرون الله جهرة كما فيه لمن مات على التوحيد
في الآي والحديث وعدًا علما فيها ويعطى السؤال نصًا رفعا

« باب الرواتب قبل الفرائض وبعدها ، وبين العشائين ، وبين الأذان والإقامة »

ثنتان أو أربع قبل الظهر ومثلها بعد وقبل العصر
أربع واثنتان بعد المغرب ومثلها بعد العشا ورتب
وركعتان قبل فعل الفجر وبن بعدها اضطجاع فادر
وقبل مغرب لمن شاء يسن صلاة ركعتين نصًا في السنن
وبعد جمعة فركعتان أو أربع فيها روايتان
وصلين بين العشائين كذا بين الأذانين صلاة فكذا
والأفضل النفل ببيته وقد بعد إقامة له منع ورد

باب سبحة الضحى

ن : وسبحة الضحى لها قد نقلنا جمع من الصحاب عن خير الملا
أمرًا وترغيبًا وفعلاً ثبتت حكمًا وتصريحًا إليه رفعت
وأخرون نقلوا ما ناقضه بزعمهم والحق لا مناقضه
كل روى لما رأى والتارك لا ينفي لشرعية ما قد فعلا
وركعتان ، أربع ، ست أتت ثمان ، عشر ، واثنتي عشر ثبت
عند ارتفاع الشمس وقتها أوله وحين ترمض الفصال أفضله

« باب التهجد بالليل »

وفي قيام الليل فضل لا يعد بل فيه رضوان المهيمن الأحد
وأهله هم صفوة الرحمن دليله في آخر الفرقان
كذاك صدر الذاريات فيه ما يكفي ويشفي من له قد فهما

وانظر لما في سورة المزمل
وكم له فضل عن النبي ثبت
وخير وقت لصلاة الليل ما
إذ فيه رب العالمين ينزل
ويقبل التوبة والذنوب
وحيثما استيقظت فالله اذكر
كذلك السواك تأكيد يسن
من ﴿إن في خلق السموات﴾ إلى
وسن تطويل صلاة الليل في
وهي ثلاث عشرة أكثرها
بركعة أو بثلاث فادر
فالخمس والثلاث سرًا تفعل
والوتر بالسبع فقبل السابعة
وبعد أن أتمهن سلما
وسن بداه بركعتين
وركتان بعد وتره تسن
والدعاء أكثر والاستغفار
ومن سها عن وتره أو ناما
ومن يفته وتره لعلة
وصح أن أفضل الأعمال ما

واسأل له التوفيق مولاك العلي
بل قام حتى قدميه انفطرت
في ثلثه الأخير نصا علما
يجيب من إياه فيه يسأل
يغفرها ويستتر العيوب
وانفت على اليسرى ثلاثا وانثر
ولخواتيم آل عمران اقرآن
آخرها نصا صريحا نقلا
كل صفاتها بنص ما خفي
والوتر منها وهو في آخرها
خمس وسبع تسع احدى عشر
بلا جلوس وسطها قد نقلوا
اجلس وفي التسع قبيل التاسعة
كما لنا نبينا قد علما
قبل قيامه خفيتين
وجالسا يفعلها نص السنن
لا سيما في ساعة الأسحار
صلى إذا ذكره أو قاما
صلى من النهار ثنتي عشرة
صاحبه كان عليه أدوما

باب قيام رمضان

لم يزد الرسول طول عمره
فيه وفي سواء ما تغيرت
وليلتين أو ثلاث نقلا
خشية فرضها على أمته
ومات والأمر على ذا وكذا
لعمر كانت خلافة أمر

على ثلاث عشرة بوتره
كما بدا النصوص قد تظاهرت
صلى جماعة وبعدها فلا
كما بدا صرح في خطبته
خلافة الصديق حتى ما إذا
يجمعهم على إمام فاستمر

في السعد آثار على اختلاف
روي ثلاثاً بعدها وقد ورد
إحدى وأربعين بالوتر حكوا
وبحثها استوفى بفتح الباري
توفية المقام دون قصر
جاء في أحاديث صحاح لا ترد
يغفر حقاً كل ما قد أذنبنا
في عشرة لا سيما في الوتر
بضع وأربعين قولاً نقلاً

وجاء عن أئمة الأسلاف
فقد روي إحدى وعشرين وقد
بعد الثلاثين بتسع وروا
وغير هذه من الآثار
وفي قيام الليل لابن نصر
وفي قيام رمضان الفضل قد
لمن يقوم مؤمناً محتسباً
وليلة القدر لها التحري
وقد أتت فيها مذاهب إلى

باب سجود التلاوة والشكر

أن نقرأ القرآن نصاً رفعا
مريم مع سجدتي الحج خذا
صاد وفصلت وفي المفصل
نجم والانشقاق واقراً ثبتت
فرضاً ونفلاً سرها وجهرها
وليسجد السامع بعد التالي
يأتيه ما يسر نصاً علماً
خلف لأصحاب الرسول قد سما

نسجد في خمسة عشر موضعاً
الأعراف رعد نحل الاسراء كذا
فرقان مع نمل وسجدة تلى
نصاً ثلاث سجرات قد أتت
في داخل الصلاة أو في غيرها
وكبرن لها بلا جدال
وهكذا سجود شكر عندما
ثم هل الطهور شرط فيهما

باب صلاة السفر

لركعتين في أوان السفر
مسافة القصر خلاف ما نفى
يوم وليلة وقيل ميلاً
قوم وذا التقدير كان أكثره
مرحلتين دونها لا يقصر

ظهراً وعصراً وعشاء أقصر
تحتماً وقيل رخصة وفي
أقل ما في حده قد قيل
وبمراحل ثلاث قدره
وأكثر الأمة فيه قدروا

ولم يجيء في مورد النزاع
أما ابتداء القصر فلا تقدير بل
وهكذا يقصر حتى يرجعا
والخلف في المقيم أثناء السفر
أقام في تبوك في الأصح
خمسة أو سبعة أو ثمان أو
وأربعًا بمكة قد نقلنا
برابع ثم أقام فيها
وقيل إن على إقامة عزم
ومع تردد له القصر إلى
وجائز جمع الصلاتين معا
في الجد في السير فحيث ارتحلا
دخول عصر ثم صلاها ولاء
ظهر فلأخرى بتقديم جمع

فاصل من نص ولا اجماع
يقصر حينما يفارق المحل
إلى محله لنص رفعنا
إلى متى القصر له ففي الأثر
يقصر عشرون وجاء في الفتح
تسعة قل من بعد عشرة رووا
في حجة الوداع حيث نزلا
لثامن فاحفظ تكن فقيها
لأربع بعد مضيها أتم
عشرين توقيفا على ما نقلنا
في أحد الوقتين نصا رفعنا
قبل الزوال آخر الظهر إلى
وحيث لم يرحل إلى أن دخلا
وفي العشائين كذا قد صنع

باب صلاة الخوف

علي صفات قد أتت مختلفة
وكلها مجزئة فمن يصل
منها أتى صلاة ركعتين
وفي رواية لكل فرقة
مع القضاء كل لنفسه وفي
يؤخذ بالأحوط للحرس وفي
وكل ذي حيث بغير القبلة
فجاء صفين يصفهم معا
إلا السجود تسجد المقدمة
وسجدوا من بعدهم وقدموا
وفعلوا في الركعة الأخرى كما
وحيث شدة التحام حانا
لقبلة وغير قبلة ولو

فيها رووا لسبع عشرة صفة
كيفية منها كفاه ما فعل
لكل فرقة بتسليمين
مع الإمام قل صلاة ركعة
كيفية القضاء أوصاف تفي
رواية بفعل الأولى يكتفى
عدونا فإن يكن في القبلة
وتابعوه في الصلاة أجمعوا
وتحرس الفرقة الأخرى قائمة
لنحوه وآخر المقدم
في قبلها وسلموا إذا سلما
صلوا رجلاً كان أو ركباً
بركعة ولو بإيماء رووا

باب صلاة العيدين

وسن فيها الغسل والتجمل
وحيث عذر صليت في المسجد
ودون اخراج المنبر لها
قبل الخروج دون الأضحى علما
مع اعتزال الحيض المصلي
من ارتفاع الشمس للزوال
سن والأضحى قيد رمح فادر
ليوم عيد صليت من الغد
كما مضى بيانه وكبر
 وخمس بعد النقل في اخراهما
وبعد سبح هل أتاك في أثر
يذكر النساء نص السنة
إلا لخوف من عدو فاستمع
طريقك الأولى رجوعاً فاعرف
نقل ولا من بعد فعلها فع
لبيته فركعتان تشرع
أو أربعاً على روايتين
إذا جاء به التصريح في الوحيين
فاجهد هديت أوضح الطريق

وجوبها فيه اختلافاً انقلوا
كذا خروجهم لصحرا البلد
دون أذان وإقامة لها
ويوم فطر سنة أن يطعما
وليشهدنّها النساء كلا
وحد وقتها بلا جدال
وهي على رمحين فعل الفطر
وأن يكن لغرة لم نهتد
وصل ركعتين فيهما اجهر
بعد افتتاح سبع في أوليهما
وسن أن يقرأ بقاف والقمر
يخطب بعدها وبعد الخطبة
والحمل للسلاح فيها قد منع
وماشيّاً فاخرج لها وخالف
وفي المصلي قبلها لم يشرع
وفي الحديث جاء حين يرجع
وإن تفت فصل ركعتين
وأكثر التكبير في العيدين
كذاك في العشر وفي التشريق

باب صلاة الكسوفين

ولفظه أن الصلاة جامعة
مع اختلاف النقل في الكيفية
صلاة ركعتين كل تحتوي
قام وسجدتين من بعدهما
كذا السجود فادر ما قد نقل
جميعها أطول من أخراهما

لها نداء لا إقامة معه
واتفق الكل على السنية
وفي صفاتها أصح ما روى
على ركوعين وفي كليهما
وفي القيام والركوع طويلاً
وليجعل الهيئات في أولاهما

وفي رواية ثلاثا يرجع
وجاء خمسة بكل منهما
واتفقوا أن السجود أربع
واختلفوا في الجهر والإسرار
وخطبة من بعدها على الأصح
وصلت النساء مع الرجال
ويشعر الذكر والاستغفار
وكبر الله ولذ ببابه
وهكذا الصلاة في الزلازل
وفي هبوب الرياح يجثو للدعا

في كل ركعة وجاء أربع
من أجل ذا كان اختلاف العلماء
وكون الأصل ركعتين أجمعوا
فيها ونص الجهر في البخاري
إذ في الصحيحين دليله اتضح
فيها جماعة بلا جدال
والعتق والدعاء والأذكار
والقبر عذ بالله من عذابه
تروى عن الصحابة الأفاضل
ورغبًا ورهبًا تضرعًا

« باب صلاة الاستسقاء »

وعند جذب واستغاثة تسئ
يعلمهم بوقت الاستسقاء
بملبس الخضوع والتضرع
وبالصلى وضع منبر يسن
وخطبة من بعدها قد نقلوا
ثم بمأثور دعا مستقبلاً
رداءه وحول الناس معه
والدعاء قد روى مجرداً
منها على المنبر يوم الجمعة
وإدع بما يؤثر عند المطر
لا بعطارد ولا بالمشتري
وليتلقه حاسراً لثوبه
وكثرة الأمطار فيها نقل
منابت الأشجار الضراب

وسئ أيضاً لإمام الناس أن
أن يخرجوا يوماً إلى الصحراء
وبذلة والتوب والتخشع
ومثل عيد ركعتين صلين
وقيل بل قبل الصلاة تفعل
ولليدين رافعاً وحولاً
ذا لناخير الورى قد شرعه
دون صلاة في الصحيح وردا
وغيره كتب الحديث موضعه
وقل بفضل الله رب البشر
كما يقوله الكفور المفتري
من أجل قرب عهده بربه
أن ندعو الله بصرفها إلى
الأودية الجبال والهضاب

ثم نزول الغيث مما استأثرا بعلمه من الوجود قد برا
وكل من لعلم ذاك يدعي إياه كذب وبكفره اقطع

« باب صلاة الاستخارة »

لكل من هم بأمر شرعا صلاة ركعتين بعدها الدعاء
مما سوى مكتوبة وقد ورد لفظ الدعاء فيها بنص لا يرد
معناه إن خيراً فقد رنه والشر ربي فاصرفني عنه

« كتاب الجنائز »

باب عيادة المريض وما يشرع للمختصر

ست على المسلم حق المسلم منها عيادة المريض فاعلم
وجدد التوبة في ذا الموطن وبين خوف ورجاء فكن
ويشرع التلقين للمختصر شهادة الاخلاص نص الأثر
كذا إلى القبلة وجهه بسنة والبصر أغمضنه
واقراً لياسين عليه إذ أمر بذاك في الحديث سيد البشر
وهو مع اعتقاله أقل حال على سنية يدل
وسجينه بعد موته وفي تقبيله نص أتى لم ينتف
وعجلن تجهيزه واقض لما عليه من دين لنص أحكما
والغسل والتكفين والصلاة عليه ثم الدفن واجبات

« باب غسل الميت »

وغسل ميت المسلمين واجب والسنة الأولى به الأقارب
وليكن الغاسل أميناً ورعاً وغسل زوج زوجة قد شرعا
ويشرع الإيتار بالثلاث أو خمساً فسبعاً فليزيدوا أن رأوا
بالماء والسدر وفي الأخيرة فليجعل الكافور نص السنة
والغسل بالميا من إبدائه وبمواضع الوضوء منه
وشعر المرأة فليظفر وليلق خلفها لنص الخبر
ولا يمس المحرم الطيب ولا يغسل الشهيد نصاً نقلاً

« باب تكفين الميت »

يستتره نصًا صريحًا محكما
واجعل على الرجلين نحو الأذخر
كمل بالأذخر عن أمر النبي
والبيض خير من سواه وأحب
مصرحًا عن سيد الكونين
قيد كفن النبي بلا ارتياب
لفافة جاء البيان فعها
وخلفهم فيما يكون أفضلًا
ابن سلول ثم فيه دفنا
كسوته العباس في بدرا عرف
ملحفة مع الخمار وكذا
عمن ولي غسل ابنة الرسول
دليله في أحد تبينا
ولا يغطي رأسه نصًا نفي
مليًا ممثلاً إحرامه

والواجب التكفين للميت بما
ومع قصور الثوب فالرأس استر
إذ في قصور بزدة لمصعب
وما يزد عن ساتر فمستحب
فقد أتى التكفين في ثوبين
وفي ثلاثة من الأثواب
وهي إزار ورداء معها
وكونها لفائفًا قد نقلنا
وفي قميصه الرسول كفنا
فقل من أجل ابنه وقيل في
للمرأة الإزار والدرع خذا
لفافة قد جاء في المنقول
وفي ثيابه الشهد كفنا
ويشرع الحنوط لا في المحرم
فإنه يبعث في القيامة

« باب الصلاة على الميت »

دون تردد ولا نزاع
حذاء رأس حيث كان رجلاً
فالرجل أوله الإمام موضعاً
نصاً وقد قيل عليه أجمعاً
وماتليها صل بعدها على
مات بما سطر في كتب السنن
كغيرها من الصلاة فاعلم
ذلك خلف قيل آخرًا نفي
كما له صديقة قد نقلت
وصفهم ثلاثة قد نقلوا

قد ثبتت بالنص والإجماع
وموقف الإمام فيما نقلنا
والوسط من أنثى وحيث اجتمعاً
وكبرن بالإفتاح أربعاً
فيها اقرآن أم الكتاب أولاً
محمد وثالثاً فادع لمن
وكبرن رابعة وسلم
وقد روي خمس وفوقها وفي
وجاز إن في مسجد قد فعلت
وكثرة الجمع عليه أفضل

وصحت الصلاة مطلقًا على
وقل على الشهيد لا يصلي
والسقط بعد النفخ ما استهلا
إذ فيه بالاطلاق نص وردًا
وغال ومن لنفسه قتل
لكنه على الغلول قد أمر
والثاني لم يأمر ولم ينه فلا

قبر وغائب كما قد نقلنا
نصًا مصرحًا عليه دلا
خلف عليه هل يصلي أم لا
والثاني باستهلاله مقيّدًا
عليهم الرسول ردعا لم يصل
بأن يصلي الصحب ذا نص الخبر
مانع في الصلاة من أن تفعلوا)

« باب كيفية حمل الجنازة وتشيعها »

لحامل يسن أخذه معا
ويشرع الاسراع بالسير بها
المشي منها حيث شا والخلف في
ويكره الركوب للمشيع
وكل من كان لها مشيعًا
والأمر بالقيام خلف نقلنا

كل جوانب السرير أجمعها
بدون رمل ولمن شيعها
الأفضل جا عن علماء السلف
والنار والنوح به لا تتبع
ليس له الجلوس حتى توضع
فيه فليل محكم وقيل لا .

« باب كيفية دفن الميت »

في الحفر جاء الأمر بالاعماق
كلاهما جاز وإن الثاني
ومع رجلي قبره فادخلا
والنصب للبن على اللحد شرع
والخلف في تجليل قبر بالكسا
والسطح والتسليم ماثور وفي
واستغفرن من بعد دفن الميت له
ثم على القبور يحرم البناء
وعن جلوس حذر عليها
ولا يجوز الدفن للأموات

والضريح واللحد بالاتفاق «
فضله من جاء بالقرآن
وضع لجانب أيمن مستقبلا
ورفع قبر فوق شبر قد منع
لكل ميت أو يخص بالنسا
أيهما الأفضل خلف السلف
واسأل له التثبيت عند المسألة
وموقد السرج عليها لعنا
كذا الصلاة حرمت إليها
قل في ثلاثة من الأوقات

عند طلوع الشمس لارتفاعها والاستواء إلى الزوال فعها
ومع تضيف إلى غروبها بذا أتى النص فكن منتبها

باب « النهي عن أفعال الجاهلية وما يجوز من البكاء، وفضيلة الصبر عند الصدمة الأولى ومشروعية التعزية وصناعة الطعام لأهل الميت وكراهته منهم لغيرهم وتحريم العقر على الميت

ويكره التشييع للنساء ويحرم النوح مع الدعاء
بالويل مع حلق وصلق فاعلم والشق مع لطم الخدود حرم
وخبر الميت يعذب بالبكاء يحمل فيمن كان يرضى ذلكا
والحظر في اللسان واليدين لا حزن القلب ودمع العين
وسنة تعزية المصاب والأمر بالصبر والاحتساب
فكل صابر على المصيبة قد وعد الله بأن يثيبه
وسن أهل الميت أن يهدي لهم طعام إذا قد جاء ما يشغلهم
وامنع لغير صناعة الطعام منهم وقل لا عقر في الاسلام

« باب ما يصل المسلم بعد موته »

وصح أن الصدقات والدعا تنفع إن كانت على ماشرعا
كذا قضاء الدين لا منا في من أي فاعل بلا خلاف
كذا عن الوالد سعي الولد يلحقه نصا بلا تردد
والصوم والحج لها القضاء صح من الولي وغيره خلف وضح

« باب بيان الزيارة المشروعة والتحذير عن المبتدعة »

وعن زيارة القبور قد أتى نهى ونسخه بأمر ثبتا
وهي اتفاق في الرجال واختلف في ذاك للنسا أئمة السلف
لزائر سن سلامه على أهل القبور وليقف مستقبلا
ولتسأل العفو مع الغفران له وللموتى من الرحمن

أما اتخاذ القبر مسجداً وأن
والذبح والنذر على القبور
كقول يا باهوت يا جيلان
يريد منه دفع شر دهما
فذا هي المصيبة العظمى التي
وذلك الشرك الصريح الأكبر
لكنه في هذه الاعصار
وأصبح الدين بغاية الخفا
فيا أولي العقول والأحلام
هل في كتاب الله قد وجدتمو
عنها إلى وساوس الشيطان
أما نهاكم ربكم عن ذا أما
أما إليكم الرسول أرسلنا
أغير دين الله تبغون ألا
تدعون من لا يستجيبكم ولا
ضر فأنى يملكونه لكم
فلا وربى أبدا لا تفلحوا
يا قوم بادروا إلى الخلاص
وبالكتاب المستبين اعتصموا
وما تنازعتم فردوه إلى
ويا أولي العلم ألم يبق بكم
قوموا بعزم صادق مبين
حلاله حرامه فرائضه
وأهدوهم إلى الصراط المتبع
توبوا من الكتم وأن تداهنوا
ويا ولاة الأمر قوموا أنتمو
وبادروا المنكر بالانكار
لم ينح والله سوى من أنكرا
بذا قضت سنة ذي العرش كما

يجعله عبداً كعابد الوثن
وهتف ذا الزائر بالمقبور
أدرك أجب أغث لذا اللهفان
أو جلب خير دون خالق السما
لم يجن مثلها على ذي الملة
فاعله بدون شك يكفر
قد أصبح المألوف للزوار
فحسبنا الله تعالى وكفى
هل ذا أتى في ملة الإسلام
ذا أم بسنة النبي بل حدثمو
وزخرف الغرور والبهتان
بين ما أحل مما حرما
مبيناً كتابه المنزلا
حياء من رب السموات العلى
لنفسه يملك لا نفع ولا
وهم عباد كلفوا أمثالكم
مادتم التوحيد لم تصححوا
وحققوا شهادة الاخلاص
كلا وسنة الرسول التزموا
هذين لا تبغون عنها حولا
من غيره لنصر دين ربكم
وبينوا للناس أمر الدين
وما به يزري وما يناقضه
وحذروهم الطريق المبتدع
في منكر وأصلحوا وبينوا
لله إذ في الأرض قد مكنتمو
قبل حلول غضب الجبار
معصية الرحمن مهما قدرا
قد قص عن أنباء من قدما

« كتاب الزكاة »

« باب وجوبها وفضلها »

لديننا	ثالثة	الأركان	بثابت	السنة	والقرآن
تزكية	وطهرة	للمال	بل	للنفوس	دونما جدال
وعلقت	في	الأي عصمة الدما	بها	وفي الصحيح	نصاً محكماً
كذا	على	إيتائها	قد	بايعا	
وفي	عقاب	مانع	الزكاة		
فاقرأ	لما	في	توبة	قد	أنزلا
من	ذاك	مايضعك	للأسماع		

« باب من فرضت عليه وحكم مانعها »

فرض على مكلف إجماعاً	وغيره فيه اختلاف شاعا
مانعها الجاحد فرضها كفر	فإن يكن مع منعه بها أقر
فإنها تؤخذ منه قهراً	وقد روي أخذ الإمام الشطرا
وإن يكونوا أمة قد منعوا	أوجب قتالهم إلى أن يرجعوا
بالآي والسنة والإجماع	من غير إشكال ولا نزاع
كما لهم قد قاتل الصديق في	أيام ردة وذا غير خفي

« باب ما فرضت فيه »

تسعة أنواع بها جاء الأثر
في إبل وبقر وغنم
كذلك نقد ذهب وفضة
من النبات قد أتت منحصره
واستعملت مع ضعفها واختلفوا
تسعة أقوال بها قد نقلوا
وجاء في زكاة عرض المتجر
قالوا وإن أُعِلَّت الرواية
كذلك يروى أخذ عشر العسل
وها أنا أبين المفترضا
فبعضهم قد قاس والبعض اقتصر
لا غيرها من حيوان فاعلم
تمر زبيب وشعير حنطة
نصاً وفي رواية ذكر الذرة
في غيرها من النبات السلف
كل على ما قد رآه عوَّلا
نص ضعيف وهو قول الأكثر
فهي تُشَدُّ بعموم الآية
لكنه من مخرج معلل
موضحاً لما به قد فرضا

«باب زكاة بهيمة الأنعام»

في كل خمس إبل شاة إلى
بنت المخاض حيثما تيسر
إلى ثلاثين وخمس وعلى
خمس وأربعين والنصاب في
ستين إن زادت ففيها جذعه
ففرضها بنتا لبون وعلى
لحقتين قل إلى عشرين
بنت لبون كل أربعين
ومن يكن سن نصاب فقدا
خمس وعشرين وفيها نقلا
إن لم تكن فابن لبون ذكر
مازاد فابنة اللبون افرض إلى
مازاد حقة كذا حتى تفي
وحيث للسبعين ست تابعه
تسعين إن زادت ففرضها أنقلا
مع مائة وفوق ذا استبيننا
وحقة تفرض في الخمسينا
وسن مامن دونه قد وجدا

فإنها تقبل مع شاتين أو
أو كان من ذا السن أعلى قد وجد
كعادم بنت اللبون إن وجد
وفي بلوغ الغنم أربعينا
مع مائة فإن تزد فافرض بها
فإن تزد فافرض ثلاثاً فيها
فإن تزد فافرض فيها يطرد
وقل ثلاثون نصاب البقر
إلى تمام الأربعين وخذا
ودون فرض وكذا الأوقاص لا
والخلطا اثنان فما فوقهما
ومايكن مفترقا لايجمع
وعامل لا يأخذ الكريمة
بل يؤخذ الحق من الأوساط
وعامل يشرع أن يطلبها

عشرين درهما لجبرها رروا
فالجبر من ساع لذي مال يرد
بنت المخاض وكذا العكس ورد
زكاتها شاة إلى عشرينا
شاتين حتى مائتين الانتها
إلى ثلاثمائة تُلْفِيها
شاة بكل مائة نصاً ورد
إن بلغت فيها التبيع قدر
فيها مسنة ومازاد كذا
فريضة فيها افهم منقلا
فبالسوا تراجعاً بينهما
كذاك لايفرق المجتمع
ولا يؤدي المالك اللئيمه
من دون تفريط ولا إفراط
على المياه دون أن يجلبها

« باب زكاة النقدين »

والفرض في النقدين ربع العشر
نصاب فضة بالاتفاق
وصح بالنص نصاب العسجد
ومايزد فبحسابه ولا

بالحول والنصاب شرط فادر
بلوغها خمساً من الأواقي
عشرون ديناراً بلا تردد
أوقاص في أصح ما قد نقلا

« باب زكاة النبات »

نصابه قل خمسة من أوسق

والعشر فيما بالسما قد سقي

مؤنة كالأنهار والعيون	كذا جميع ماسقي بدون
فيه وصح الخرص نصاً فادر	وما سقى بالنضح نصف العشر
من خارص حيث به النص رفع	والودع للثلث وللربع شرع
ودون ذا النصاب لا شيء وجب	ويؤخذ الزبيب عن خرص العنب
لا وقص بل فيه الزكاة أوجبوا	ومايزد عنه اتفاقا يحسب

« باب ما يؤخذ من الركاز والمعادن »

في المعدن الزكاة لكن قد أعل	وفي الركاز الخمس افرض ونقل
فهو يرى محتمل فحققه	وقد روي أيضاً بلفظ الصدقه

« باب كيفية إخراج الزكاة »

وجائز تعجيلها قبل تحل	وبادراً بها كما النص نقل
في فقرائها بلا تردد	وسنة رد زكاة البلد
بالدفع للوالي أو العمال	وبرئن ذمة رب المال
في دفعها إليه نصاً قد روي	البر والفاجر منهم يستوي
لكل من أخرج للزكاة	ويجب الإرضاء للسعاة

« باب مصارف الزكاة »

وعامل مؤلف في الدين	للفقراء اصرف وللمسكين
فك وغارم بما قد حُملا	وفي الرقاب لو إعانة على
وابن السبيل لانقطاع الزاد	وفي سبيل الله كالجهد
أو يجب استيعابهم بالصرف	وهل يجوز الاكتفا بالصنف
وهم بنو هاشم والمطلب	وحرمت نصاً على آل النبي
كذاك من يسأل للتكسب	مع الغني والقوي المكتسب
فلا يجوز صرفها إليه	ومن تجب مؤنته عليه

« باب زكاة الفطر »

تفرض طهرة لكل صائم	من رقت واللغو والمآثم
وجوبها عم لكل مسلم	من الذكور والإناث فاعلم
سواء الصغار والكبار	فيها كذا العبيد والأحرار
وقدرها بالنص والإجماع	عن كل واحد وجوب صاع
من غير حنطة وفيها الخلف	قليل كغيرها وقيل النصف
وللأداء أفضل الأوقات	قبل خروجه إلى الصلاة
وجاز قبل العيد أن تعجلاً	بيوم أو يومين فيما نقلنا
وبالصلاة فات وقتها وقيل	بالعصر والأول أولى بالدليل
ومن لقوت يومه وليلته	يفقد عنه سقطت لعيلته
مصرفها قليل مصارف الزكاة	وقيل للمسكين دون من سواه

« باب صدقة التطوع »

وقد أتى في صدقات النفل	أخبار صدق بجزيل الفضل
من ذاك تتميم لما ينقص من	فرض زكاته غداً إذا وزن
والله يربي الصدقات حيثما	تكون مما حل لا ما حرما
وهي من النار حجاب حينما	لاينفع المرء سوى ما قدما
ويعقب المنفق ربي خلفا	من فضله والممسكين تلفا
اخفاؤها يفضل ما في العلى	والثاني قد يفضله في موطن
وخيرها ما كان عن ظهر غني	والجهد من مقل نصاً بينا
وبدؤه بمن يعول أوجب	فالرحم الأقرب ثم الأقرب
فما يراه بعد من مفتقر	ويحرم السؤال للتكثر
قد ذم من يلحف في السؤال	كما يذم البخل من ذي المال
قد أفلح القانع بالكفاف	من رزق الصبر مع العفاف

«كتاب الصيام»

«باب فرضيته وفضله»

صيام شهر رمضان حتماً وهو على من تجب الصلاة واستثنى من ذا من يكن معذوراً وهو لهذا الدين ركن رابع تفتح أبواب الجنان إن دخل شهر به تفتح أبواب السما شهر بصومه الذنوب تغفر خلوف في الصائم دون شك وإن في الجنة للصائم وقد روى نبينا عن ربه وصح للصائم فرحتان وغير هذا من فضائل تعد

بالآي والحديث فرضاً علماً عليه إذ جاءت بذا الآيات شرعاً ويأتي حكمهم مذكوراً وكم له قد صح فضل ساطع شهر الصيام والشياطين تغل وتغلق الأبواب من جهنما وتعتق الرقاب نصاً يؤثر تفضل عند الله ربح المسك باباً له الريان اسم سامي لي الصيام وأنا أجزي به مع فطره ومع لقا الرحمن وكم بتركه وعيد قد ورد

«باب ما يثبت به الصيام والإفطار»

ثبوته برؤية الهلال عدة شعبان ثلاثين وفي والخلف في شهادة الهلال فليل لابد من العدلين وقيل في دخوله عدل وفي وقيل يكفي العدل في الفطر كما من كونه قد صح في الدين العمل وإن روي في بلد هل يلزم بعد اتفاقهم على لزوم

وحيث إغماء فبالإكمال خروجه الأمر كذا فاعرف على ثلاثة من الأقوال في الصوم والفطر كلا الحالين خروجه عدلان شرطان تفي في رؤية الصوم لما قد علما بخبر الواحد من غير جدل بقية البلدان خلف لهم وفاق أهله على العموم

« باب تبييت النية وحكم الفوات لغرة أو عذر »

وواجب تبييته بالليل	نية صوم الفرض دون النفل
وحيث بان الصوم بعد أن مضى	بعض النهار صامة ثم قضى
ومن يكن شرط قبول فقدا	أو صحة ثم به قد وجدا
ككافر أثناءه قد أسلما	ومثله الصغير حيث احتملا
كذاك ذو الإغماء قل إن يفق	أوجب عليهم صيام مابقي

« باب فضل السحور وتأخيرهِ وتعجيل الفطر »

والفطر والسحور فيهما أتى	فضل عن الرسول نصاً ثبتا
قولاً وفعلاً أمراً مرغبا	فلا تكن عما ارتضاه راغبا
ثم السحور صح ما الليل بقي	وفات بانشقاق فجر صادق
وبالغروب الفطر حل فاعلم	ولا تؤخر لظهور الأنجم
وسن في الإفطار أن يُعَجَّلَا	وأخر السحور نصاً انجلا
وسن فطره على التمر إذا	كان وإلا الما طهور فحذا
وسن في الفطر الدعا بما ورد	إذ دعوة الصائم فيه لاترد
وقد نهى النبي عن الوصال	أي صوم الايام مع الليال
مع فعله له فلا للحرمة	ذا النهي لكن رحمة بالأمة

« باب ما يبطل الصوم وما يجوز فيه وما يكره »

يبطله أكل وشرب فاعلم	والقيء والجماع نصاً قد نمي
وكل ذي بحيث عمداً فعلا	لاغير عامد فليس مبطلا
وفي الجماع عامداً قد وجبا	كفارة مثل الظهر رتبا
عتق فصومه لشهرين ولا	إطعامه ستين مسكينا تلا
وفي الحجامة اختلاف والأصح	جوازها إلا لذي ضعف وضع
إذ صح أن آخر الأمرين	ترخيصه فيها بدون من

فليس بالصریح فی إبطاله
مما روى عن النبی من فعله
إن أمن الشهوة نصاً اتضح
كذا تمضمض ولا یزدر
ثم لیصم بذا الحديث أفصحا

ونص منع الكحل مع إعلاله
مع كونه معارضاً بمثله
وجاز تقبیل على القول الأصح
كذا یجوز الغسل للتبرد
ولیغتسل من جنبا قد أصبحا

« باب من رخص الشارع له فی الإفطار »

فی السفر اقبلها بلا إنكار
أن الذي یقرب للیسر فضل
تفضیل بل أيهما شا فعلا
حان اللقاء خشية الضعف خذا
ومثله من لم یطق تحمله
وهكذا الكبير فاحفظه وع
فی الباب أنه علیهما حرما

ورخصة الشارع فی الإفطار
والخلف فی الأفضل والنص يدل
فإن تساویا بتیسیر فلا
وقد روى عزيمة الفطر إذا
وهكذا المريض قد رخص له
لضعفه كحامل ومرضع
وحائض والنفسا قد قدما

« باب ما یلزم كل واحد من ذكر »

علیه عدة من ايام آخر
والسرد قد أوجب عن فريق
حتم قضاؤها بلا التباس
یطعم مسکیناً لكل يوم
أو تقض أو تجمع خلف لهم
حتى أتاه رمضان الآخر
مع فدية الإطعام عنهم حفظا
لم یقضه عنه صیام الدهر

ومفطر فی مرض أو للسفر
تصح بالسرد وبالتفريق
كذاك ذات الحيض والنفاس
وعاجز عن القضا بالصوم
وحامل ومرضع هل تطعم
وجاء فی من للقضا يؤخر
عن فرقة من الصحابة القضا
ومفطر يوماً بدون عذر

« باب صوم التطوع »

وشر ذي الحجة باستكمال	يشرع صوم الست من شوال
لغير أهل الحج نصاً وردا	لاسيما تاسعها تأكدا
بل كله بل صوم كل الحرم	وتاسع وعاشر المحرم
وفعلها في البيض خير فادر	كذا ثلاثة بكل شهر
سن صيامه بنص لا يرد	كذاك كل اثنين أو خميس قد
صيامه يوماً وفطر يوم	وصح في الحديث خير الصوم
أكثر ما يصوم في شعبانا	وصح من فعل النبي كانا
بعد عن النار بفضل الله	وصوم يوم في سبيل الله

« باب مانهس عن صومه »

عن صومه منفرداً عن غيره	وجمعة والسبت كل قد نهى
سرداً بدون فصله بفطر	كذاك ينهى عن صيام الدهر
بصومه يومين أو بيوم	كذا عن استقبال شهر الصوم
يعتاد صومه فلا نكرانا	إلا إذا وافق يوماً كانا
نهى كذا التشريق نص ثبنا	والصوم للعديد عنه قد أتى
فصومها رخص فدية فع	إلا لفاقد دم التمتع

« باب الاعتكاف »

في أي وقت وبأي مسجد	يشرع الاعتكاف في المساجد
فالجامع اشترطه كيلا يدعه	إلا إذا أدخل فيها الجمعة
بالليل والنهار نص معتمد	وليس فيه الصوم شرطاً بل ورد
لاسيما العشر الأواخر اجهدا	لكنه في رمضان أكدا
لكي بذا تنال غاية الأمل	فيها بجد واجتهاد في العمل

وما لعاكف خروج عنه إلا لأمر ليس بدّ منه
وسن من بعد صلاة الفجر دخوله في الاعتكاف فادر

« كتاب الحج »

« باب وجوبه وفضله »

لربنا الحج على العباد	فرض محتم بلا ترداد
تظاهرت بذلك الأدلة	وأجمع الأئمة الأجلة
بل أطلق الكفر على من تركه	جهداً لفرضه فياللهلكة
وهو على مكلف إن يستطع	إلى أدائه سبيلاً فاستمع
وفرضه واحدة في العمر	على التراخي قيل أو بالفور
وحج عمن فاته للكبر	أو موته الولي نصّ الخبر
وماله الحج يجوز عن أحد	قبل قضاء فرضه نصاً ورد
وجاز من عبد ومن صبي	حجها نقلاً عن النبي
ومع عتاق أول والثاني	بلوغه استؤنف حج ثاني
لكنه أعلّ بالإرسال من	وجه ومن آخر وقفه ركن
والحج ركن خامس للدين	برهانه صح عن الأمين
مبروره جا في صريح السنة	ليس له الجزاء إلا الجنة

« باب هل العمرة واجبة أم سنة؟ »

وفي وجوب العمرة الخلاف اشتهر	بينهمو لكن وجوبها ظهر
من كونها قرينة الحج أتت	في الآي والحديث تصريحاً ثبت
فقربها إلى الدليل أظهر	وهو الذي به يقول الأكثر
وقيل لا بل سنة وقد ورد	لكنه لضعفه لا يعتمد
والعمرتان صح نصاً محكما	كفارة الذنب الذي بينهما

« باب المواقيت زمانا ومكانا »

لمن أراد الحج أو أن يعتمر	وقت زمان ومكان مستمر
فأشهر الحج أتت بالحُجّة	شوال ذي القعدة عشر الحجة
وعمرّة جميع أجزاء الزمن	وقت لفعلها بتصريح السنن
واعتمر النبي في ذي القعدة	أربعاً الأخرى قرن بالحجة
وعمرّة في رمضان تُعدل	بحجة عليه نص المُرسَل
هذا هو التوقيت في الزمان	واسمع لما وقت في المكان
لساكني طيبة ذو الحليفة	وقت وللشامي أرض الجحفة
وساكنو نجد فقرن علما	ثم اليمانيون من يللمما
وذات عرق ساكنو العراق	منها يهلون بالاتفاق
وكل مَنْ مِنْ غير أهلهم مر	بها فمناها فليهل للخبر
ومن يكن من دونها أهل من	منشاه حتى أهل مكة فدن
ثم من التنعيم بعد حلت	عائشة بعمرّة أهلت

« باب وجوه الإحرام »

ثلاثة قل أوجه الإحرام	ثابتة عن سيد الأنام
تمتع الأفراد والقران	الكل واسع ولا نكران
والخلف في الأفضل كلّ فضلاً	وجهاً بما رأى دليله انجلا
فدو تمتع بعمرّة يحل	إذا سعى ويوم ثامن يهل
بالحج من مكة ولينسك بما	يسهل من هدى وإلا لزما
صوم ثلاثة من الأيام في	حج وسبعة رجوعه تفي
ومفرد وقارن فحله	عند بلوغ هديه محله
ويلزم القارن مايلزم في	تمتع من فدية لاتنتفي
وجعل حج عمرّة قد نقلا	إن لم يسق هدياً فإن ساق فلا
وجائز إدخاله الحج على	عمرته والخلف في العكس انجلا

« باب محرمات الإحرام والحرم »

سن لما قد صح من فعل النبي
ومن مخيط مطلقاً تجرداً
عن لبسه القميص والعمائم
معصفر ومثله المورس
مع قطعه من أسفل الكعبين
وافرة بدون قطع لهما
لبس السراويل بلا مجادله
وبرقياً فامنع كذا لاتنتقب
جاز بجلباب لها الإسدال
كذلك الخطبة والإنكاح
كذا ابتدا الطيب وقص ظفره
ما صاده أو غيره من أجله
يحذره المحرم والحلال
لا إنذر على الحلال والحرم
كذاك صيد طيبة والشجر
والخلف في قبوله مشتهر
نص عليها من أتى بالملة
والفأر والعقور من كلاب
غسل مع الضمد والاحتجام

وغسل الإحرام مع التطيب
واللبس للإحرام الإزار والردا
فقد نهى الشارع من قد أحرم
كذا السراويلات والبرانس
والخف إلا عادم النعلين
وللنساء جائز لبسهما
وعاجز عن الإزار جاز له
واللبس للقفاز الأنثى تجتنب
لكن إذا مر بها الرجال
ويحرم الوطء كذا النكاح
ودهنه وأخذه من شعره
وقتل صيد مطلقاً مع أكله
والرفث والفسوق والجدال
ويحرم العضد لأشجار الحرم
وصيده كذاك لاينفر
وجاء في تحريم وج أثر
وتقتل الخمس الفواسق التي
عقرب حداة مع الغراب
وجائز في حالة الإحرام

« باب صفة الإحرام والإهلال والإفاضة »

من فرض أو نافلة ثم أهل
ملياً رب السماء لاسواه

وليكن الإحرام بعد أن يُصلَّ
معيناً لحجه الذي نواه

لبيك اللهم لا شريك لك
ويستحب الذكر بالوارد مع
هلل وكبر وبياب الله لذ
وكررن لفظة لبيك بها
خلاف والإمساك للمعتمر
وحاج يقطعها إذا رمى

لبيك إن الحمد والنعمة لك
صلاته على النبي المتبع
والجنة أسأل ومن النيران عذ
للصوت رافعاً وفي وجوبها
عنها روى عند استلام الحجر
لجمرة العقبة نصاً علماً

« باب طواف القدوم وصفته »

ومع قدوم مكة فليطف
ثلاثة والمشي في البقية
وسن في الطواف أن يضطبعا
وليجعل البيت عن اليسار
والظهر والسترة للطواف
وباستلام الحجر أبدأه
وللزحام والركوب يستلم
عند تمكن وإلا أشر
كذلك الركن اليماني يسن
وبعد إكمال الطواف صلين
سورتي التوحيد بعد الفاتحة
وبعدها عد لاستلام الحجر

سبعة أشواط وسن الرمل في
كما روى عن أفضل البرية
ثم بمأثور عن النبي دعا
في حالة الطواف للأخبار
صح وجوبه بنص وافي
بل سنة في كل شوط منه
باليد أو بمحجن نصاً علم
مستقبلن وهلن وكبر
له استلامه بتصريح السنن
خلف المقام ركعتين واتلون
فيها لما في السنن المصراحة
وأخرج إلى السعي لنص الخبر

« باب السعي وتحلل المعتمر »

والسعي مكتوب بلا امتراء
وسن بالصفة اجعل البداية
وارق عليه ثم قف مستقبلاً
وسن رفعك اليدين في الدعاء

قولاً وفعلاً صح في الأنباء
واتل إذا دنوت منه الآية
محمداً مكبراً مهلاً
فيه كذا الذكر بما قد رفعاً

والسعي في الوادي يسن إذ ورد
ثم على المروة فافعل كلما
بعد تمام السبعة المعتمر
ومفرد وقارن يبقى على
وقبله يمشي كذا إذا صعد
فعلته على الصفا متمما
يحل بالتحليق أو يقصر
إحرامه كما ذكرنا أولا

« باب إهلال المكي والمتمتع بالحج من البطحاء والإفاضة من مكة إلى منى، وبيان الوقوف وأعمال الحج بعده »

وفي نهار ثامن أهلا
ثم إلى منى نفير الكل
ظهراً وعصراً والعشائين وبات
وبعد الاشراق إلى الموقف سر
إلى الزوال ثم يخطب الإمام
والظهر والعصر فجمعاً صلها
وبعد أن صلى دخول الموقف
وقوفه عند الصخور جاعلاً
وصح بالنص ولم يختلفوا
والذكر مشروع بما قد رفعاً
وليستمر في وقوفه إلى
وبسكينة لجمع دفعاً
وعندما ينزل جمعاً جمعاً
والفجر غلسن بها حين ترى
وبعدما صليت فأت المشعرا

بالحج من بعمره قد حلا
والصلوات الخمس فيه صل
بها ويوم تاسع صلى الغداة
لكن بنمرة المقل قد أثر
في الواد للمروي عن خير الأنام
مع أول الزوال سن فعلها
والأفضل استقباله القبلة في
بين يديه في الوقوف الجبلا
في أن كل عرفات موقف
وسن رفعك اليدين في الدعا
غيبوبة الشمس لما قد نقلا
وحين فُسحة يراها أسرعاً
كلا العشائين بها واضطجعا
بزوغ فجر صادق منفجرا
وقف مشاهداً إلى أن تسفرا

وحيثما تسفر جداً فادفع
ومنه فالقط الحصى للجمرة
واسلك طريق الجمرة الكبرى كما
بالحصيات السبع فارمينها
من موقف الرسول حيث استبطنا
والبيت عن يساره كما نرى
ووقته الضحى بيوم النحر
وبعد أن رميت فالهدي انحر
والحلق في حق الرجال أفضل
وبعد ذا له يحل كلما
إلا النساء ثم إلى الطواف
ولم يجيء في ذا الطواف الرمل
وليسع ذو تمتع والمفرد
وقيل للقارن سعيان وقيل
يدل للأول بالتصريح
ومن يقدم أو يؤخر وهو لا
كحالق من قبل أن ينحر ما
وفي منى ليالي التشريق
والجمرات ارم على التوالي
إحدى وعشرين لكل منها
أبدأ بدنياها فوسطاها ومن
وعند الأولين للدعاء قف

وفي محسر فسرك اسرع
كما روى الفضل بدون مزية
سلکها أكرم من لها رمى
كالخذف كبر مع كل منها
للواد جاعلا يمينه منى
ذا في الصحيحين بلا توهم
وغيره بعد الزوال فادر
وبعد نحر فاحلقن أوقصر
وللسا التقصير قط نقلوا
في حال الاحرام عليه حرما
أفض وذا فرض بلا منافي
عن النبي بل نفيه قد نقلوا
يكفيه والقارن سعي واحد
للكل سعي واحد ثم الدليل
بدون شك وهو في الصحيح
يشعر لا تحريج فيما فعلا
أهدى ومن ينحر قبل أن رمى
فبت هديت أوضح الطريق
في كل يوم عقب الزوال
سبع وبالتكبير اصحبها
بعدهما الكبرى بنص لم يهن
وبعدا رميت الاخرى فانصرف

« باب حكم أهل الأعذار »

« بيان النفر وطواف الوداع »

وضعفة ونحوهم قد قدموا	ليلة جمع وقفوا ثم رموا
وفي الليالي من منى السقاة	بمكة عن رخصة قد باتوا
وللرعاة رمي يوم الثاني	مع ثالث يجزي بلا نكران
وجاز في يومين من تعجلا	وذو تأخر لنص أنزلا
وعند نفر للوداع طَوْفا	إلا لحائض فعنها حُقفا
وبالمحصب المبيت نقلا	فقلل للتشريع ذا وقيل لا

« باب مايلزم فيه الفدية »

وهاك خذ أحكام ما أخل به	من بعض ما قدمت فاحفظ وانتبه
فللمريض الحلق جائز كذا	لكائن مَنْ رَأْسُهُ به أذى
لكن عليه فدية صيام	ثلاثة الأيام أو إطعام
لسته من المساكين ادفع	إليهمو ثلاثة من آصع
أو نسك شاة كما قد بُيِّنا	في الآي والسنة عن نبينا
والحكم فيمن فاته الوقوف	قد جاء فيه الأثر الموقوف
عن عمر الفاروق وهو أن يحل	بعمره ثم عليه أن يهل
بالحج قابلاً ولازم فع	عليه مثل فدية التمتع
أما متى فوت وقوف عرفة	فهو خروج ليلة المزدلفة
وحل بالمحبس من قد أحصرا	ثم عليه لازم ما استيسرا
من هدي نصاً في الكتاب أنزلا	وليس في الإبدال شيء نقلا
ومن بوطء حجه قد أفسدا	ففيه نص مرسل قد وردا
وقد قضى الصاحب بما أفاده	وذاك مما يوجب اعتضاده
وهو بأن يمضي على إتمام	مناسك الحج وثاني العام

يهل بالحج وأوجبوا الدما	بدنة وفرقوا بينهما
وناذر في الحج تحريماً لما	لم يكن الشرع عليه جرماً
كناذر بأن يحج ماشياً	ممتنعاً من الركوب حافياً
فليات محرم مع إلزام	بصومه ثلاثة الأيام

« باب جزاء الصيد »

وقاتل الصيد عليه المثل	كما قضى به الكتاب المنزل
يحكم عدلان به من نعم	ينحر أو يذبحه في الحرم
أو للمساكين طعام قدرا	بقيمة المثل الذي تقررا
أو عدل ذا الطعام أوجب صوما	عن طعمة المسكين صام يوما
وجاء عن صحابة الرسول	أقضية في مثل المقتول
ففي نعمة قضوا بالبدنة	وفي الفرا بقرعة معينة
والكبش في الضبع بلا جدال	قد قدروا والعنز في الغزال
وبالعناق حكموا في الأرنب	والجفر في اليربوع أيضاً أوجب
وحكموا بالشاة في الحمامة	وقد روى في بيضة النعامة
طعام مسكين أوالصيام	يوماً وفي ذا اختلف الأعلام
هل عامد وغيره سيان	في ذا الجزاء دون ما فرقان
أو خُصَّ بالعامد والجمهور	لا فرق فيه عنهمو ماثور
لكنما العامد مع ذا يَأْثَم	والثاني لا إثم ولكن يغرم
وقد روى الجزاء في الأشجار	عن بعضهم وفيه خلف جاري
وسلب من يقطع من أشجار	يثرَب جا في ثابت الأخبار
وقد قضى الصَّحْب بمقتضاه	جها ولا عذر لمن نفاه

« باب الهدى »

والهدى من بهيمة الأنعام	من بقر والبُدن والأغنام
وأشعر البُدن لنص سامي	في الصفحة اليمنى من السنام
كذاك تقليد الجميع قد شرع	بالنعل أو عهن لبرهان رفع
ونهيته قد جاء عن إبدال ما	عين من هدى صريحاً محكما
وبدئة من إبل أو بقر	عن سبعة تجزي بنص الخبر
وجائز ركوبه الهدى بلا	كراهة بل أمره قد نقلا
وجاز نحره بنفسه وأن	يوكل غيره بتصريح السنن
والبُدن سنة قياماً تنحر	معقولة اليسرى صريحاً يؤثر
وغيرها أضجع لجنب أيسر	وسم عند كل ذا وكبر
والنحر في كل منى والذبح	بسنن ثابتة يصح
واللحم والجلال قسمنها	وليس للجزار أجر منها
وجاز منها الأكل والتزود	لصاحب الهدى لنص أسندوا

« باب حكم البعث بالهدى »

وباعث بهديه من بلده	يجلس حلاً سنة الهاد اقتده
والهدى إن يعطب ولم يبلغ إلى	محلّه فالحكم فيه نقلا
انحره والقلادة اغمس في الدما	واضرب بها الصفحة منه معلما
لاتقربنه ولا الرفقة بل	دعه وبينه وبين الناس خل

«باب الأضاحي»

لكل بيت تشرع الأضاحي	بالسنن الثابتة الصحاح
وكم بفضلها من الآثار صح	حتى إلى وجوبها البعْضُ جنح
أقلها شاة وحيث استيسرا	زيادة كان الثواب أخيراً
ثم عن السبعة تجزي البقرة	ثم البعير مجزىء عن عشرة
بعد صلاة النحر وقتها إلى	أن تنقضي التشريق نصاً نقلا
ومن يكن قبل الصلاة ذبحا	أعاد بعدها بأمر صرحا
أفضلها أسمنها والمجزي	من إبل أو بقر أو معز
هو الثني والضأن منها الجذع	فصاعداً ودون ذا لا يشرع
وذاة عيب مرض أو عور	أو عرج أو عجف أو كبر
فتلك لاتجزي كذا العضباء	قرناً أو اذنأ وكذا البخقاء
وسَمَ عند ذبحها وكَبَّرَ	ومثل ما في الهدى فاذبح وانحر
كل وتصدق وادخر قد نقلوا	والذبح في نفس المصلى أفضل
وليمسكن عن ظفر وشعر	مريدها بعد دخول العشر

«باب العقيقة»

مسنونة عن ذكر شاتان أو	شاة عن الأنثى بسابع رووا
وفيه سَمَه وخير الاسم ما	عُبِدَ أو حُمِدَ نصاً محكما
وشعره فاحلق مع التصديق	بوزنه من ذهب أو ورق

كتاب البيوع

باب الحث على المكاسب والاقتصاد في المعيشة

والاتجار حل في بر وفي
وقد أتى الحث على المكاسب
وخير كسب الرجل الذي عمل
فخذ لما قد حل واترك ما حرم
ولا تكن تلهو به مشتغلا
والصدق والبيان والنصيحة
والكذب والكتمان والخديعة
والكيل والميزان بالقسط وجب
بحر بنص محكم لا ينتفي
بالقصد في الآي ومن لفظ النبي
بيده وكل بيع قد أحل
بأسره والصخب في الأسواق ذم
عن ذكر جبار السموات العلى
واجبة بالسنن الصحيحة
مع حلف ممحقة شنيعة
إيفاءه والنقص موجب الغضب

باب شروط البيع وما نهي عنه

معتبر مجرد التراضي
وأن يكون من مباح قطعاً
فالخمر والميتة والخنزير
وبشحم الميتة انتفاع
وكل شيء أكله قد حرماً
وثن الكلب وسنور ودم
حلوان كاهن ومن يصدقه
وبيع فضل الما وعسب الفحل
ومثله بيع الحصاة والسماك
فيه لقول الله (عن تراض)
ليس من المنهي عنه شرعاً
الأصنام جا عن بيعها التحذير
جاز على خلف ولا تباع
فمثله القيمة نصاً محكماً
كذلك مهر للبغي حرم
فإنه فيما تعاطى يلحقه
والفرر احذره كحمل الحمل
في الما وبيع الحمل فاحذر دون شك

والدر في الضرع وسمن في لبن
كذلك بيع اللبس والمنابذة
كذلك الثياب إذا لم تعلم
كذلك قد نهي عن التصرية
كذلك في البيعة بيعتان
والبيع للعصير من متخذه
كذلك بيع غير ملكه ومن
والدين بالدين وجا نزاع
وفي اقتضاء جاز أخذه الذهب
بسعر يومها ولا يفترقا
وما اشتراه قبل أن يستوفيا
فيه صواع بائع والمشتري
كذلك التفريق بين الولد
كذلك في الأخوة نص سامي
قبل بلوغهم وأن يباعوا
كذلك تسعير والاحتكار
والمسلمون قد نهي أن تكسرا
وأن يبيع حاضر لبادي
كذلك ينهي عن تلقي الجلب
كذا على بيع أخيه لا بيع
واستثن بعد الاذن والمزايدة

وضربة الغائص جهل جانبين
الكل فيها غرر فنبذه
كذلك عن بيع الولا النهي نهي
وكل ذي غش بدون مرية
عنها نهي وبيعة العربان
خمرأ وما شابه لا يتخذه
باع من اثنين للأول احكمين
في نصه لكنه اجماع
عن فضة وعكسة لكن وجب
بينهما شيئاً فكن محققا
فامنع كذا الطعام حتى يجريا
إلا جزافاً حيز بعد أن شري
ووالده والبيع لم ينعقد
وقيل بل كل ذوي الأرحام
من بعده قد ادعى الاجماع
بمنعها قد صحت الآثار
سكتهم إلا لبأس أظهرأ
كذلك النجش بلا تردد
وخير البائع عن لفظ النبي
ومثله الخطبة نصا فاتبع
والبعض بالغنم وارث قيده

باب بيع الأصول والثمار

وحيث بيع النخل بعد أبرت
إلا إذا ما اشترط المتباع
نهي النبي البائع والمبتاعا
من قبل أن يبدو صلاح ظاهر
وبيعه ثمار ثاني العام

فبائع له الذي قد أثمرت
ومثله المملوك إذ يباع
عن أجمع الثمار أن تباعا
وكل ما أعقب غنياً حاذر
والحقل بالكيل من الطعام

والنخل بالتمر وتمر برطب
وصح في وضع الجوائح الخبر
هل للوجوب أو للاستحباب
ومثله بيع الزبيب بالعنب
وفية بين العلما الخلف اشتهر
والنص قد صرح بالايجاب

باب الشروط والخيار والعيوب في البيع

وأمضى اشتراط الانتفاع
كذا اشترا العبد لأجل العتق ثم
ولا يحل سلف وبيع أو
ويشترط المتاع إن خاف الغبن
وأضرب الخيار فيما أثرا
أما خيار الشرط فالخلاف في
والنص قد أجازاه ولم يزد
والثاني حده الفراق لا إذا
ثم خيار العيب حين يظهر
وغلة المبيع بالضممان
لعيب ما باع ولا يحل له
وفي المصراة خيار من شرى
إن شاء فليمسك وإلا ردها
وعهدة الرقيق في نص نقل
ومن أقال عثرة لمسلم
ان كان معلوماً على المتاع
وكل شرط فاسد فكالعدم
شرطان في بيع كذاك قد روي
سلامة ثم ثلاثاً خيرون
شرط ومجلس وعيب ظهرا
ثبوته وحده لم يتنف
في حده على ثلاث فاعتمد
صفقتهم كانت خياراً فخذ
للمشتري في أي وقت يؤثر
له ولا بد من البيان
ولا لمن يعلم ستر الغائله
ثلاثة الأيام نصاً قد يرى
وصاع تمر فارعها لا تبدها
ثلاثة الأيام لكن قد أعل
أقاله عثرته ذو النعم

باب تحريم الربا وبيان ما يجري فيه وما يستثنى وما يشته

ثم الربا من أكبر المناهي
وصرح النبي بلعن آكله
وذا لمن يعقل أقوى زاجر
وهاك خذ أبوابه وما دخل
في ذهب وفضة والبر
فاعله محارب لله
وكاتب وشاهد ومؤكله
وغيره كم صح من زواجر
في ضمنه فاعلم وأتبعه العمل
والملاح والشعير ثم التمر

كل إذا بيع بجنسة حتم
وقاس جمهور أولي العلم الذي
والخلف في العلة قيل ما طعم
وذهب وفضة لم يلحقوا
كل مكيل أو بوزن يعلم
أما إذا لم يكن الجنس اتحد
كذهب عن فضة و التمر
وحيث كان الجنس بعضه ردي
كذاك مجهول التساوي يحرم
وذهب مع غيره بالذهب
كذاك ماشابه من كل حب
إلا العرايا إن تبع بخرصها
لكن بدون خمسة من أوسق
والحيوان الحي باللحم فلا
فإنه معتضد بكل ما
ثم النساء جاز بغير الربوي
عبد بعبدين كذا في الأبل
وكل ما عارضه أن يقبل
وبيع بعض الربويات بما
إذا اشترت النقد بالطعام
والخلف في العينة والحديث دل
وهي اشترا ما باعه لأجل
والشبهات أترك فإنها الحمى

فيه تساو وتقابض يتم
في الجنس والعلة قد مائل ذي
وقيل مقتات بتقدير علم
سواهما وآخرون ألحقوا
وقيل ما فية الزكاة تحتم
فجائز تفاضلاً يداً بيد
عن ملح أو شعير أو عن بر
فلا تبع تفاضلاً بالجيد
كصبرة التمر بكيل يعلم
فامنع وفصل الغير منه أوجب
لا تبع اليباس منه بالرطب
كيلاً ففيها رخصة تخصها
قد قيدت وماعداها فائق
تبع وإن كان الحديث مرسلاً
يقوى به المرسل عند العلما
ولو تفاضلاً فأنه روى
واحدتها بعدد للأجل
على نساء الطرفين فأحمل
خالفها وصفا وعلة كما
والعكس جائز بلا إيهام
لمنعها وقال بعضهم معل
من مشتر بالنقص قبل الأجل
بين الحلال والذي قد حرما

باب السلم والقرض

قد صح في نص الأحاديث السلف
والشرط فيه حيث بالعلم انجلي
وعند عقد وجده لا يشترط

وحله قول جماهير السلف
كيلاً ووزناً صفة وأجلاً
بل كونه مقدور تسليم فقط

ولا يجوز في نخل عينا
ولا يجوز اخذه لغير ما
والقرض فيه قد أتى الترغيب
في الحيوان أو سواه والقضا
في الفضل أو في عدد عند العطا
أما إذا أهدى له أو حمله
مالم يكن من قبل ذاك قد جرى
وجائز بدونه إن حلله
فخيركم أحسنكم قضاء
والسمح إن باع وسمحاً إن شرى
وكل قرض جر نفعاً فربا

ولا زروع فادر ما قد بينا
سماه أو رأس الذي قد قدما
وصح عن ترك الأدا الترهيب
جاز بزائد على ما استقرضا
مالم يكن مازاده مشروطا
قبل الوفا فما له أن يقبله
بينهما الأمر الذي قد ذكرنا
عزيمه مما بقي لو جهله
لغيره والأحسن اقتضاء
ومن لدى الاعسار كان منظرا
قد جاء موقوفاً على من صحبا

باب الكتابة والاشهاد والرهن في المعاملة

والسلم اكتبه كذا البيع وفي
وتلك تفصيلاته مقررره
واختلفوا فيه فقوم أوجبوا
والرهن في الآي وفيما نقلنا
ثم عليه أجمعوا في السفر
والآية حمل قيدها في الأغلب
وصح بالثؤنة ظهر يركب
والرهن لا يغلق من مولاه بل
وفي اختلاف المتبايعين ما
يقول ذو السلعة مع يمينه
لكنه عارض أقوى منه

قرض كذا اشهاده لا ينتفي
في آية الدين التي في البقرة
وأكثر الأعلام قالوا يندب
نصا عن الرسول لا محتملا
وفيه خلف شاذ في الحضر
برهانه ماصح في درع النبي
ولبن الدر كذاك يشرب
يغرم نقصاً وله الذي فضل
بينهما بينة فالقول ما
أو أخذ كل حقه بعينه
عن ابن عباس فحققنه

باب الشفعة

ثابتة في كل مالم يقسم
حيث الحدود عينت والطرق

لا شفعة بعد اقتسام فاعلم
قد صرفت والبعض فيه فرقوا

فخصصوا الشفعة بالعقار
في كل شيء صح لفظ مسلم
ولا يحل للشريك البيع ما
وقد روى انتظار غائب بها
ويشفع الجار ولكن قيدت
لكن أتى التعميم في الآثار
وكل شرك في رواية نمت
لم يؤذن الشريك نصاً محكما
وجاء ما عارضه لكنه وهى
بما إذا كان الطريق اتحدت

باب الحوالة والضمان

مطل الغني ظلم ومن على ملي
ومن يمت وهو مدين وحمل
وتبرأ الذمة بالأداء.. لا
ومن يكن له متاع فقدا
فهو به أولى ومن يتاعه
أحاله مدينه فليحتل
عنه أخاه دينه فقد وصل
مجرد الضمان فيما نقلنا
وبعد بيع عينة قد وجدا
يرجع بقيمته على ما باعه

باب التفليس والحجر

للحاكم الحجر على المدين
يكون أسوة لكل الغرما
قام بحقهم وإلا قصرا
ومن لعين ما له قد وجدا
ولم يكن قد حاز بعض الثمن
وباتفاق القوم في الافلاس
إذ في حديث حسن قد ألحقا
وهل يسمى البعض عينا إن وجد
شيئاً من القيمة هل يأخذ ما
وذا لضعف النص في اشتراط ان
وهكذا السفية والمبذر
ويبيع مال لقضاء الدين
كل بحسب ماله قد لزما
فما لهم سواه فيما أثرا
ولم يفرقه المدين أبدا
فهو به أولى بنص السنن
والموت فيه الخلف بين الناس
وآخر بينهما قد فرقا
واختلفوا فيمن يكون قد نقد
يقتى له أو أسوة للغرما
لم يأخذ البائع شيئاً من ثمن
عليهما الحاكم نصاً يحجر

باب ولاية اليتيم

ولليتيم لا يمكن السولي
وواجب قيامه بكل ما
من ماله إلا برشد ينجلي
له صلاح فيه نصاً محكما

ومن غنياً كان فليستعفف
واختلفوا فيه إذا أيسر هل
وماسوى هذا فظلم فاحذر
يكفيك فيه آية النساء
وغيرها وكم حديث وردا
وجائز تأديبه للمصلحة
وادفع اليه ماله إن يرشد
ولياكل الفقير غير مسرف
عليه واجب قضاء ما أكل
فانه من أكبر الكبائر
وآية الأنعام والاسراء
في شأنه محذراً مهددا
وخلطه طعامه ان أصلحه
بعد ابتلاء وعليه أشهد

باب الصلح وأحكام الجوار

والأمر والترغيب في الوحيين
وجاز بالمعلوم والمجهول عن
إلا إذا حرم ماقد حلا
وليتحلل من أخيه اليوم في
وفي جوازه مع الانكار
والفصل ان المدعي ما علمه
والمدعى عليه إن كان علم
وجائز له وان لم يعلم
والصلح في عمد الدما قد حلا
والجار لا يمنع وضع جاره
وفي اختلاف في الطريق تجعل
وجاز اخراج ميازيب المطر
قد جاء في اصلاح ذات البين
معلوم أو مجهول نصاً في السنن
في الشرع أو محرماً أحلا
ذي الدار من قبل امتحان الموقف
من أحد الخصمين خلف جار
حقاً له صلّ وإلا حرمة
حقاً لخصمه فدفعه لزم
والمدعي الاخذ عليه حرم
بالعقل أو أكثر أو أقل
لخشب ان شاء في جداره
سبعة اذرع لأمر نقلوا
لشارع مالم يكن منه ضرر

باب الشركة والمضاربة

والناس في ماء ونار وكلا
ويشرب الأعلى قبيل الأسفل
وفي رواية إلى الكعبين
ولا يجوز منع ماء فضلا
وللامام جائز جعل الحمى
هم شركا والملح نصاً نقلا
غنيته ثم له فليرسل
يمسكه من سيل أو من عين
لأنه يفضي إلى منع الكلا
لحاجة نقلا عن الصحب سما

ومتجر فيه اشتراك رويًا
كذا المضاربات مالم تشمل
وقيل ما فيه حديث يرفع
وشركة الأبدان أيضاً نقلاً
ولا ضرار قد روى ولا ضرر
وللأمام جائز عقاب من
والأمر والترغيب في الأمانة

ويقسم الربح كما تراضيا
في ضمن شرطها على مالا يخل
ذو صحة لكن عليه أجمعوا
وفيه للإعلام خلف انجلا
بين الشريكين إذا جاء الأثر
ضر شريكه اتضاحاً فاعلمن
قد جاوكم زجر عن الخيانة

باب المزارعة والمساواة

قد نقل الترغيب في الغرس لما
وجاز زرع الأرض بالمعلوم من
اذ عامل الرسول أهل خير
كذلك عن جمع من الصحاب
ومانهي عنه من المخابرة
بشرط زرع بقعة بعينها
إذ هو شرط فاسد في العقد

فيه من النفع العمومي علماً
غلتها والسقي للنخل فدن
بشطر ما تخرجه من ثمر
يروى بلا شك ولا ارباب
فذاك في نص الحديث سطره
والتبن والجدول ذاعنه نهى
وجائز كراؤها بالنقد

باب الاجارة

جواز الاستئجار نص الشرع
باليوم أو بالشهر أو بالعام
وقد أتى الذم لكسب الحاجم
من أجل إذا جاء الخلاف فيه
والدار قطني روى للنهي عن
وقد نهى عن أجرة الاذان
وصح جعله مقام المهر
ويستحق أجره إذا عمل

في كل ما كان مباح النفع
أو عدد صح بلا إيهام
لكنها أعطائه الأجر نهي
والنهي محمول على التنزيه
قفيز طحان وقيل بل وهن
وأجرة التعليم للقرآن
وفي الرقي قد صح أخذ الأجر
ومنعه فيه الوعيد قد نقل

باب الوكالة

جائزة شرعاً بلا خلاف	في كل ما حل بلا منافي
من ذاك يروى في قضاء القرض	كذلك في دفع زكاة الفرض
والنفل مع اقامة الحدود	والنحر والتقسيم للجلود
وحفظ مال وكذا الأضاحي	تقسيمها والعقد في النكاح
كذلك توكيل المستعير	عارية في القبض من معير
كذلك في الصرف وفي الميزان	وبعث هديه بلا نكران
كذلك في وقف وبيع وشرأ	وغير ذي التوكيل فيها أثرا
وفعله الأنفع في الشراء	وغيره صح مع الرضاء

باب الوديعة والعارية

وواجب تأدية الأمانة	ولا يخون مؤمن من خانه
ولا ضمان في وديعة إذا	لم تك باعتداء من قد أخذها
ومثلها عارية والخلف في	مشرط ضمانها إن تلف
وبذل ماعون بنص الشرع	أوجب وكم نصاً بدم المنع
كالدلو والقدر وفاس منخل	وابرة ونحوهن فابذل

باب الغصب

مال وعرض كل من قد أسلما	حرام بينهم كحرمة الدما
فلم يجز أخذ متاع المسلم	جداً ولا هزلاً كذاك قد نمي
مالم يكن بطيب نفس علما	وهكذا ترويعه قد حرما
ويحرم انتفاع غاصب بما	يأخذه وباغتصاب أثما
وواجب عليه رد ما غصب	فان تلف فرد مثله واجب
إن وجد المثل وإلا لزما	قيمه كذاك ما منه نما
ومن على شبر من الأرض اعتدا	طوقه من سبع أرضين غدا
ومن بدون الاذن أرضاً زرعاً	فهو إلى المالك إن شا قلعا

وإن يشأ تملك الزرع ورد
ومن يكن بعد الحصاد استرجعا
والجرح من عجما جبار وردا
بعدم التفريط من أهلها
فيضمن المالك ما قد أتلقت
لزارع مؤنته نصاً ورد
فالأجر والضمان ممن زرعاً
لكنه عمومه قد قيدا
ولم يكن يدري اعتداء فيها
بالليل أو إن باعتداء وصفت

باب اللقطة

اعرف عفاصاً ووكاءً والعدد
وإن أتى صاحبها وأخبرا
أولا فعرف سنة وانتفع
قيمتها له وجوباً ونقل
وبالحقير ينتفع من التقط
كالسوط والعصا وكالحبل ولا
ومكة حرم كل ما سقط
كذاك إشهاد ذوي عدل ورد
بوصفها ادفعها له بلا مرا
بعد بها ثم متى جاء ادفع
فيها التقاط غنم دون الابل
وقد روى تعريفه ثلاثاً فقط
يلزمه التعريف فيما أكلا
بها لغير منشد أن تلتقط

باب الهدية

ثابتة بالسنن القوية
يشرع للمسلم أن يقبلها
إذ صح مروياً عن النبي
وبين مسلم وكافر تحل
يجوز ردها بدون مانع
للقاضي والأمير والشافع أن
وإن تكن إلى جوار تهدي
وقد روي إذهابها السخيمة
وأن يشب كرمأ فاعلها
وهو دليل الخلق المرضي
مالم يخف ودأ لمنع قد نقل
شرعي إذ قد صح منع الشارع
يقبلها نصاً صريحاً في السنن
فقدم الأقرب عن ذي البعد

باب الهبة والعمرى والرقبي

يشرط قبضها بلا منافي
ويحرم الرجوع فيها فاقتد
كذا قبولها على خلاف
إلا التي من والد للولد

أو التي توهب للشواب
 كذا تحل إن لها الميراث رد
 وحلت العمرى كذا الرقبي لمن
 إلا إذا قال له واهبها
 والعدل في الأولاد بالسوية
 ومن لبعض دون بعض نحلا
 ويأكل الوالد من مال الولد
 وامرأة حيث تكون راشدة
 أي من طعام زوجها بإذنه
 وخازن بإذن رب المال
 فلم يشب فاستثن من ذا الباب
 والنهي عن أن يشتريها قد ورد
 أعطيها ووارثيه فاعلمن
 ما عشت فلترجع إلى صاحبها
 حتم من الله لنا وصية
 فأمره برده قد نقلا
 إذ هو كسبه بنص معتمد
 فإنها تنفق غير مفسدة
 وجائز من مالها بدونه
 ينفق والعبد بلا جدال

باب الإحياء والاقطاع

ومن لأرض ميتة أحيا فله
 والملك بالحائط يستحق
 وقد روي الاقطاع للمغادر
 دوراً ومزرعاً ومن بئراً حفر
 فأربعون أذرعاً للماشية
 وخمسة عشرون في المبتدأة
 وكلها ضعيفة وقد عمل
 ومن يجد ماشية قد سبيت
 وعرق ظالم فقل لاحق له
 أو كان عن سواه منه السبق
 كذا الأراضي بصريح السنن
 فالعطن اجعل حولها نص الأثر
 وجاء في قديمة نصف ميه
 وذات زرع فثلاث من مائة
 كل بيعض حيث لا ضد نقل
 ثم لها أحيا فملكه ثبت

باب الوقف

هو احتباس الأصل والتسييل
 بالبيع والإرث ولا يوهب بل
 فإن يكن مصرفه منصوباً
 بل يتحرى العبد ما يحبه
 كالفقرا وفي الرقاب وذوي
 لنفعه ويجرم التبديل
 يصرف في مرضاة مولانا الأجل
 خص به أولاً فلا خصوصاً
 في صرفه ويرتضيه ربه
 قرياه والضيف ونحوه روي

وَجَازَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ مَنْ وَلِي	إِنْ شَاءَ بِالْعَرَفِ بَلَا تَمُولُ
وَيَدْخُلُ الْوَاقِفَ أَوْ مِنْ وَلَدَا	إِنْ شَاءَ فِي الْوَقْفِ لِلنَّصِّ وَرَدَا
وَلَا يَخْصُ الْوَقْفَ بِالْعَقَارِ	بَلْ صَحَّ فِي الْمَنْقُولِ بِالْآثَارِ
مِنْهُ احْتِبَاسُ عِدَّةِ الْجِهَادِ	وَمِنْهُ مَرْكُوبُ بَلَا تَرْدَادِ
وَإِنْ يَكُنْ مَصْرَفُهُ تَعْطَلَا	فَجَائِزٌ لغيره أَنْ يَنْقَلَا
كَمَسْجِدٍ يَصْرَفُ لِلسَّقَايَةِ	وَلَيْسَ بِالتَّبْدِيلِ ذَا فِي الْآيَةِ
وَيَحْرَمُ الْوَقْفَ عَلَى الْقُبُورِ	كَفَعَلَ أَهْلَ هَذِهِ الْعَصُورِ
إِذَا اتَّخَذُوا الْمَوْتَى وَلِائِجاً لَهُمْ	وَصَرَفُوا جَلَّ الْعِبَادَاتِ لَهُمْ
فِي السَّرِّ قَدْ نَادَوْهُمُ وَالْجَهْرِ	وَنَبَذُوا الدِّينَ وَرَاءَ الظَّهْرِ
يَا رَبِّ ثَبَّتْنَا هِدَاةَ أَبَدَا	وَلَا تَزْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ الْهُدَى

كتاب الفرائض

باب الحث على تعلمها وتعليمها

قَدْ نَقَلَ الْحِثُّ عَلَى الْفَرَائِضِ	عِلْماً وَتَعْلِيماً بَلَا مَنَاقِضِ
وَقَدْ رَوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ يَرْفَعُ	بِأَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ يَنْزَعُ
وَإِنْ هَذَا الْفَنَ نَصَفَ الْعِلْمُ	فَلْيَتَنَافَسْ فِيهِ أَهْلُ الْحِلْمِ
وَقَدْ رَوِيَ تَفْضِيلُ زَيْدٍ فِيهَا	نَصّاً فَتَاهِيكَ بِهِ تَنْبِيهَا

باب ما يتعلق بالتركة

أَبْدَأُ بِمَا بِالْعَيْنِ قَدْ تَعَلَّقَا	فَمَوْنُ التَّجْهِيْزِ شَرْعاً حَقَقَا
ثُمَّ قَضَاءُ الدِّينِ فَالْوَصِيَّةُ	فَقِسْمَةُ الْفَرَائِضِ الشَّرْعِيَّةُ
وَلِلتَّفَاصِيلِ وَبَسْطِ الْقَوْلِ فِي	تَفْرِيعِهَا كُتِبَ بِذَا الْفَنِ تَفِي
وَفِيهِ لِي مَخْتَصَرٌ مُفِيدٌ	عَنْهُ الْمَطُولَاتُ لَا تَزِيدُ
وَلِنَقْتَصِرَ هُنَا عَلَى الدَّلِيلِ	مَنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ وَلَا تَطْوِيلِ
فَقَدْ تَوَلَّى قِسْمَهَا تَعَالَى	وَلَمْ يَدَعْ لِأَحَدٍ مَقَالَا
ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنَ النِّسَاءِ	كَافِيَةً لغيرِ ذِي اعْتِدَاءِ

باب الوصية

تشرع بالمعروف ثلثاً فأقل	لغير وارث الأخل فالأخل
وفوق ثلث أو لشخص ورثه	مردودة مالم يجزها الورثة
ثم بالاشهاد عليها أمراً	في الآي والسنة من غير مرا
ويحرم الضرار فيها والجنف	وليصلح الموصي إليه إن يخف
ويشرع التنجيز في الحياة	وذم الإمهال إلى الممات
وللولي تنفيذه الوصية	مع علمه من الولي النية

باب أنواع الإرث وأسبابه

والارث فرض ثم عصب ثبنا	فالفرض في القرآن ستة أتي
نصف وربع ثمن ثلثان	والثلث والسدس بلا نكران
أسبابه ثلاثة يا من تلا	النسب اعلم والنكاح والولا
فالفرض والتعصيب يأتي في النسب	وبالنكاح الفرض لاغير وجب
أما الولا فخص بالتعصيب	فافهم لما أملت في التنصيب
ثم بأهلها الفروض الحق	وادفع إلى أولي الذكور ما بقي

باب من يرث بالنسب

بنوة أبوة أمومة	أخوة من بعدها العمومة
ومن بهم أدلى على تفصيل	سوف ترى تبيانه في قلبي
فهاك خذ بيان من منهم يرث	بالفرض أو بالعصب ممن لا يرث

فصل

لذكر البنين كمل المال	أو ما بقي بعد الفروض تالي
والنصف للبنت وللبنتين	فصاعداً فريضة الثلثين
واقسم لهم إن تجد الجنسين	للذكر كحظ الأنثيين

فصل

وعند فقدهم بنو الأبناء
ويأخذون ما بقي من بعد
إلا إذا كن إناثاً محضا
ويسقطون بالبنين قطعاً
ومع بنت الصلب فافرض سدساً
لها بنص محكم لا حدساً

فصل

والأبوان افرض لكل منهما
وعند فقدة للأم الثلث
ومع أب من بعد نصف الزواج أو
ثلث الذي يبقى وسم تين
والأب حاز المال حيث انفردا
سدساً بحيث ولد ما عدماً
مع عدم الأخوة لو لم يرثوا
ربع لزوجته لها الصحب رأوا
لديهم ————— بالعمريتين
أو ما بقي من بعد فرض وجدا

فصل

ومثله الجد إذا ما فقدا
أعني أشقا ميت أولى به
فقل مثل الأب يسقطونا
فأول يروي عن الصديق
والثاني عن فاروقهم مروى
كذاك عن زيد هو بن ثابت
وكم لذي القولين من أتباع
واختلفوا في صفة التشريك من
زيد هو الأحظ من أخذ القسم
إذ ليس ذو فرض فإما إن يكن
قسم فثلث الباقي فالسدس ولا
ومعه يكمل ثلث الأم
والجد إن أدلى بأنثى سقطا
لكن مع الأخوة خلف وردا
لا ولد الأم فذا يسقط به
به وقيل بل يشركونا
وابنته والحبر ذي التحقيق
عثمان بعده كذا علي
كذا عن ابن أم عبد ثابت
وحجج في مورد النزاع
لم يسقطوا والأشهر المروي عن
أو ثلث المال إذا كان أتم
فليأخذ الأحظ من ثلاث هن
ينقص عنه قادر ماقد نقلاً
في العمريتين دون وهم
وهكذا الفروع فاخش الغلطا

فصل

والسدس افرض عند فقد الأم
وان تكونا اجتماعاً أو أكثر
وإن تك القربى التي من الأب
والخلف في أم أب والجد هل
وكل جدة بغير من ورث
لجدة من أب أو من أم
في الرتبة اشتركن فيه لامراً
مختلف فيه وبالعكس احجب
تنال معه سدساً أو لم تنل
أدلت فذي فاسدة فلا ترث

فصل

وان يمت مورث كلاله
فولد الأم له منفرداً
أنثاهم مع ذكر على السوا
وان رجال ونساء أخوة
وبعد فرض للبنات ما فضل
ذكوراً أو إناثاً أو جميعاً
وبعدهم لأخوة من الأب
وحكمهم مع الأشقاء كولد
لا ولد ولا أب يلقى له
سدس وثلاث حيث كانوا عدداً
ثم الشقيق المال أو فضلاً حوى
فذكر كالأثنيين أسوة
يكون تعصياً لهم بلا جدل
واحداً أو أكثر كن سميعاً
ذا الحكم وحداناً وجمعاً رتب
ابن مع الذي لصلب استند

فصل

وبعد ذا تمحض التعصيب
ابن أخ فالعم فابن العم
وقدم الشقيق عمن بالأب
والحمل بالإرث انتظره ونقل
وولد اللعان والزنا يرث
لذكر ما للنساء نصيب
لم يدل كل منهمو بأم
أدلى والأبعد احجب بالأقرب
لا يرث الصبي حتى يستهل
من أمه واعمكس ومن منها ورث

باب من يرث بالنكاح

للزوج نصف عند فقد الولد
وافرضه للزوجة إذ لا ولداً
ويشتركن فيه إن زدن على
والربع افرضه له إن يوجد
والثمن افرضه لها إن وجد
واحدة لأربع لا جدلاً

باب من يرث بالولاء

وورث المعتق بعد هؤلا	للمال أو مبقى فرض بالولا
فعاصب له بنفسه تلا	ومعتق المعتق بعده ولا
وليس في النساء غير المعتقة	عاصبة بنفسها فحققه
وللولاء لا تبع ولا تهب	بل هو لحمه كلحمه النسب
وصح لعن مدعي غير أبه	ومن تولى غير مولاه انتبه
ومن على يديه شخص أسلما	فالنص في ولائه ما سلما
من علة واختلفوا في صحته	كذاك في الارث به لعلته
ولاقط المنبوذ فاجعل الولا	له عن الفاروق ذا قد نقلنا

تمة

وإن يكونا سبيان اجتماعا	في وارث ورث منهما معا
كمثـل زوج وأخ لأم	كلاهما للميت ابن عم
فيأخذان الفرض بالقرآن	وما بقي بينهما نصفان

باب موانع الإرث

واحد أمرين به الإرث امنع	وصف وأولوية فاستمع
فالرق مانع من الميراث	وليس للقاتل من تراث
مقتوله شيء وما للمسلم	من كافر إرث وبالعكس اعلم
وقد روى ارث مبعض بما	يعتق منه وبه الحجب احكما
وكل قسم أدرك الاسلام	فهو على ما قسم الاسلام

باب ذوي الأرحام

والخلف في ميراث مدل بالرحم	ومأله فرض ولا عصب قسم
كالجد من أم ونسل البنت	والخال والعمة وابن الأخت
فمن يورثهم فقد نزلهم	كمن به ادلوا وما اختص لهم

واحتج من خاتمة الأنفال والمانعون خصصوا اللفظ الأعم فرضاً وتعصياً ومن لم يذكر وجعلوا الميراث فاسم منظم ومن أحاديث يارث الخال بكل من كان له الله قسم فلا ولم يصححوا للخبر لبيت مال المسلمين المنتظم

كتاب النكاح

باب الحث عليه وأحكام الخطبة ووجوب غض البصر وإخفاء الزينة وستر العورة

يشرع للذي استطاع الباءة بل هو من سنة خير الرسل والأكثرين قد رأوا وجوبه أحسن للفرج أغض للبصر لنفسها الرشيدة اخطب وإلى وحرمت خطبة مؤمن على تحل فيها خطبة حتى تفي تعريضه بها بلا تصريح وجائز لمخاطب أن ينظرا وقد روي اختيارها ودودا غنية بكرة وذات الدين والأجنبي الخلوة منه حرم والرجلان منهما الإفضاء والنظر امنعه إلى العورات والأمر بالحجاب والإخفاء والحفظ للفروج والأبصار وإن في النور وفي الأحزاب جامعة للدين والآداب وغيره الصوم اجعلن وجاءه وقد نهى جداً عن التبتل لمن على الدين خشي العزوبة عليه قد حث الكتاب والأثر ولها صغيرة قد نقلا خطبة مؤمن كذا العدة لا وجاء في القرآن لا جناح في تبيانه قد جاء في الصحيح مخطوبة بل إنه قد أمرا جميلة نسيية ولودا فاظفر بها صح بلا توهين بأجنبية بدون محرم يحرم في ثوب كذا النساء واصرف سريعاً نظر الفجآت لزينة عن غير ذي استثناء من كل مؤمن بنص الباري لأي ذكر لأولي الأبواب كافية في بحث هذا الباب

وعمت البلوى وشاعت الفتن
وظهر الفساد في بحر وبر
وارتكبت عظام المناهي
واشتد فيه الخطب والخرق اتسع
إليك لا إلى سواك الشكوى

من لي بوقت عظمت فيه المحن
وانكشفت عورات أكثر البشر
وضيع امثال أمر الله
ووهن الدين وركنه انصدع
فيا عليماً سرنا والنجوى

باب شروط عقد النكاح وكيفيته

نفيّاً لصحة بلا تأول
بها فأوجب مهرها بما أستحل
لناكح ومنكح بلا ولي
زوجها السلطان نصاً نقلاً
بنفسه أقربهم فالأقربا
ولايته وقال آخرون لا
يتيمة وثيب للخبر
ولو أباً أثبت لها الخيارا
لأول وافسخ إذا لم يعلم
جملة آثار وكل قد أعل
صحب واتباع بها فلا تمل
لواحد في العقد إن له الولا
مشروعة جاءت بها الأنباء
في الشرع عنه يلزم الوفا به

وصح (لأنكاح إلا بولي)
وباطل بدونه فإن دخل
عن عمر الجلد روي وعن علي
فإن فقد وليها أو عضلا
والأوليا هم كل من قد عصبا
والخلف في الابن فجمهور على
والبكر تستأذن ولتستأمر
ومن يزوجه الولي إجبارا
ومن يزوجه وليان احكم
وفي اشتراط شاهدي عدل نقل
لكن تقوى جملة وقد عمل
وجاز للزوجين أن يوكلا
وخطبة الحاجة والدعاء
وكل شرط في النكاح مانى

باب من يحرم على المؤمن نكاحها

وكل فرع مطلقاً لو نزلا
بنت أخ أو أخت مطلقاً فدع
وبالرضاع مثلها فاجتنب
وهكذا حلائل الأبناء وأم
ربيبة بأمها قد دخلا

حرم على المؤمن أصلاً لو على
والأخت والعمة والخالة مع
فكل ذي قد حرمت بالنسب
بالصهر ما قد نكح الآبا حرم
زوجته بمطلق العقد انجلا

وبين أختين أو المرأة مع
والمحصنات وهي ذات الزوج لا
وفوق أربع حر لا يحل
ثنتين قيل أجمعوا لكن أثر
وما به الحرة حرمت فقد
والمشركات والزواني حرم
ثم الكتابيات حل فافهم

عمة أو خالة الجمع امتنع
ما ملكت الايمان نصاً انجلا
غير السراري ولعبد قد نقل
شدوذ خلف مثل حر فاختر
حرم من ملك اليمين كالعدد
لمؤمن وعكس ذا فليعلم
للمؤمن وبعكس حرم

باب العقود الفاسدة في النكاح

ونسخ متعة بلا تردد
وحرم التحليل والشغار مع
كذلك عقد محرم والخلف في
والعبد أن ينكح بغير الإذن من

صح دواماً أبد الآباد
عقد إذا أثناء عدة وقع
بطلانه قد شاع بين السلف
سيده فباطل نصاً زكن

باب أنكحة الكفار وما يقر منها إذا أسلموا

يقر من أنكحة الكفار ما
وتحته فوق أربع فليختر
أو تحته أختان فخيرنه في
وزوجة المشرك إن تسلم تحل
والزوج ان يسلم ولم تنكح ترد
تجديده لكن ضعيف والأصح

وافق الشرع كمن قد أسلما
منهن أربعاً لنص الخبر
إحداهما حتماً والأخرى تتفي
لمؤمن من بعد عدة تحل
عليه بالعقد القديم وورد
الأولى وكم لها امام قد جنح

باب الكفاءة والخيार

في الدين والحرية الكفو اعتبر
وأمة تملك نفسها متى
ويثبت الخيार بالعيب كما
كبرص وجذم وجنسة
كذلك الإعسار عند الأكثر

ونسبة وصنعة خلف شهر
تعتق وخير قبل مس ثبنا
صح عن الرسول نصاً محكما
وداء فرج عفل أو عنه
وقال آخرون لم يخير

باب الصداق

ثم الصداق واجب وأخيره
ففي الكتاب جاء بالقنطار
بخاتم الحديد والمد نقل
عشر أواق واثنتي عشرة مع
وزن نواة ذهب قد نقلا
وصح بالتعليم للقرآن لا
وسن بعض المهر أن يقدم
وان يطلق قبل مسها ولا
متعها بقدر حاله ومن
إلا إذا عنه عفت أو وإن عفى
وبالدخول يلزم الكل لها
وان يقع بموته الفراق
سمى لها أو لم يسم قد دخل
أيسره ولا يحد أكثره
وقد روي من ذاك بالآثار
كذا بنعلين وبالعتق يحل
نصف وأربع أواق قد وقع
أربعة الآلاف أيضاً انجلا
يرد بالضعيف يا من عقلا
قبل الدخول وهو ليس لازماً
سمى لها المهر ففيما أنزلا
سماه فالنصف لها فحتمن
كمله وذاك خير لا خفا
إن لم يسمه فمهر مثلها
كان لها الميراث والصداق
أولا بلا فرق لنص لم يعمل

باب الوليمة وإعلان النكاح

وفي البناء تشريع الوليمة
ولو بشاة وليجبها من دعى
وحيث كان صائماً فليخبر
وفي اجتماع الداعين أجب
وواجب تغييره لمنكر
وسن إعلان النكاح لا بما
بالسنن الثابتة القويمه
لها ويعص الله أن يمتنع
بصومه إن شاء وليعتذر
أسبقهم أو فابدأ بالأقرب
رآه أو فليرجعن لا يحضر
يوجب فتنة أيا من فهما

باب الزينة وما نهى عنه منها

وامرأة تزدان للزوج بما
كالفلج للسن ووصل الشعر
لم ينه عنه الشرع فيما حكما
والتمص للوجه وقشر البشر

والوشم والوشر النبي قد نهى عنها وزاد لعن من يفعلها
كذلك صح لعن من ترجلا من النساء والعكس عن خير الملا

باب جامع النكاح

وحين يأتي أهله فليستتر وليأتي أنى شاء حرثه وقد بل لعن الرسول من قد فعلا والعزل عنه قد نهى النبي واختلفوا في الجمع فمنهم من جعل جوازه في أمة ويمتنع وهم أن ينهى عن الغيلة ثم وقد نهى الزوجان عن افشاء ما

وان يسمى والدعا بما أثر حرم في الأدبار نصاً يعتمد وفي الحيض قبل أن تغتسلا لكنما ترخيصه مروى ذا النهي تنزيها وبعضهم حمل عن حرة بدون إذن فاستمع لم يرفها ضرراً فلم يلم في حال الإفشاء جرى بينهما

باب العشرة بالمعروف

وعشرة المعروف حتماً أوجب فقد روى عن النبي من قوله والصبر والإحسان ما استطاعه ونفسها تبذل في حاجته ولا تصوم وهو شاهد بلا وجائز تأديبها إن لم تطع وإن أطال غيبه لا يقدم

نص الكتاب وأحاديث النبي خيركموا خيركموا لأهله وواجب له عليها الطاعة وحفظها في نفسها وبيته إذن سوى الفرض لنص نقلا بالهجر أو بالضرب نحو ماشرع ليلاً لنهى صح عنه فاعلم

باب القسم

بين الزوجات ووجوب العدل فيما يملك

والقسم في زوجاته فليعدل وان يرد ثيباً فليقسم وان يكن لثيب مسبعاً

في كل ما يملكه لا يمل ثلاثاً والبكر فسبعاً واقسم سبع للباقي لنص رفعاً

وإن أراد سفراً فليسهم
وجاز للمرأة جعل يومها
أو طرح بعض حظها أو كله
وليأخذ الخارج سهماً أفهم
لضرة تضيفه لقسمها
صلحاً وعن ضرارها الزوج نهى

كتاب الطلاق والرجعة

ثم الطلاق أبغض الحلال
يباح للحاجة في حمل وفي
ألفاظه أصرحها الطلاق
وما عدا هذا يكون تكنيه
وينفذ الطلاق بالتخير إن
ولم يقع طلاقاً التحريم بل
وفي الطلاق أشهدن عدلين
وينفذ التوكيل فيهما كما
في طلقتين بعد أن قد دخلا
تجديد عقد وإذا ما دخلا
رجوع إلا بنكاح جدداً
وبالثلاث فليكن منها برا
نكاح ذي الرغبة لا المحلل
وان يطلقها فلا جناح إن
وفي المحيض النهي عنه نقلاً
حتى من الحيضة تلك تطهر
فإن يشأ أمسك وإلا طلقا
وهل يكون واقع وهو الأصح
كذلك الطلاق في طهر به
وصح إنكار نبينا على
وفي وقوعه الخلاف قد شهر
وأكثر الأصحاب والأتباع
والظاهر اعتبار نية كما

إلى الإله الحق ذي الجلال
طهر به ما مسها فلتعرف
ومثله السراح والفراق
وحكمه اعتباره مع النية
تختر فراقه لنص لم يهن
بمثل تكفير اليمين فليحل
كذلك في الرجعة بالوحيين
ينفذ في العقد كما تقدما
للحر في العدة رجعة بلا
أو انقضاء العدة أو خلع فلا
والإذن منها وولى وجداً
إلا بأن تنكح زوجاً آخر
إذ هو ملعون بنص المرسل
يرجع إن إقامة الحدود ظن
وفيه بالرجعة أمر انجلا
ثم تحيض بعد ثم تطهر
قبل مسيس فادر ماقد حقاً
إذ في الصحيحين دليله اتضح
قد مسها ذا بدعة عنه نهى
من جمع الثلاث دفعة ولا
حيث رووا تعارضاً فيما أثر
على وقوعه بلا اندفاع
أحلفه الرسول فيما حكما

واحمل رواية ابن عباس على
والعبد قل طلاقه بيده
وبعد طلقتين ما له تحل
والخلف فيهما إذا ما عتقا
هل جائز رجوعه بواحدة
والهزل في النكاح والطلاق
والخطأ والإكراه والنسيان
به عن الأمة إذا قد رفعها
ومن يكن من قبل عقد طلقا
هذا ولا تطرحن مانقلا
لا ينفذ الطلاق من سيده
لا بعد زوج عن جماهير نقل
من بعد أن تطليقتين طلقا
أولا لتضعيف النقول الواردة
يمضي وفي الرجعة والعتاق
وما يحدث نفسه الإنسان
وما لمعتوه طلاق وقعا
فإنه لا شيء نصاً حقاً

باب الخلع

وامرأة محرم أن تسألا
وماله اضرارها لتفتدي
إلا إذا عشرته لم تستطع
يجوز بالقليل والكثير لا
ويلزم التراض باتفاق
ونفسها تملك بعد الافتدا
والخلع فسخ لا طلاق في الأصح
والأكثر طلبة قد عدوا
إلا إذا قد كان سمى أكثرا
طلاقاً بدون بأس انجلا
تلك حدود الله فاحذر تعتدي
فما عليها حرج أن تختلع
مازاد عن مهر فمنع نقلا
أو حكم حاكم مع الشقاق
لا رجعة إلا بعقد جدا
تعتد حيضة كما الحديث صح
وكالطلاق عندهم تعتد
فهو الذي سماه فيما أثرا

باب الإيلاء

تأجيل من من أهله قد آلى
أربعة من أشهر وليوقف
أو يعزم الطلاق وليكفر
ودونها يختار إن شا كفرا
ما قدر الله له تعالى
بعد مضيتها فاما أن يفى
إن شاء حتماً وهو قول الأكثر
وجاء أهله وإلا انتظرا

باب الظهار

سماه ربي في الكتاب منكرا
ومن يكن من أهله قد ظاهرا
عتاقة إن لم يجد فليصم
ستين مسكيناً وذا من قبل أن
واشترط التباع في الصوم وفي
وربع وسق قدر الاطعام على
وقد روي نصفاً ويروي كاملاً
وجاز للإمام أن يدفع له
وقول زور فكفاك زاجرا
ثم لما قال يعود كفرا
شهرين إن لم يستطع فليطعم
يمسها نص الكتاب والسنن
معتوقة إيمانها لا ينتفي
مد وذا أشهر ما قد نقلنا
والأرجح الذي ذكرنا أولاً
من صدقات وله أن يقبله

باب اللعان

ومن رمى زوجته ولم تقر
ولا اثنتى عن رمية تلاعنا
في الأربع الآي من النور فلا
يشهد بالله لصدق ما ادعى
أن لعنة الله عليه إن كذب
وفرقن بينهما للأبد
إن كان مسها وإلا لزما
وهي إذا لم تلتعن منه تحد
ويدراً العذاب عنها حيثما
أربع مرات وتدعو بالغضب
وغلظ اللعان في الايمان
وقبله الامام فليعظهما
كذلك في خامسة فليعد
وبعد فاعرض توبة عليهما
وما لها عليه من قوت ولا
ثم بأمه فألحق الولد
ولم يجيء بالشهدا فيما ذكر
والبدء بالزوج كما قد بينا
تطلب بياناً فوقها يامن تلا
أربع مرات وخامساً دعى
والحد عنه أسقطن وأنف النسب
ومهرها لها بلا تردد
عليه شطره كما تقدما
بالرجم والجلد بنص لا يرد
تشهد بالله لكذب ما رمى
خامساً إن كان عليها ما كذب
والجمع والمكان والزمان
وبعداب الله فليخفهما
عليهما الترهيب وليشدد
هل منكما من تائب نصاً سما
سكنى لما عن الرسول نقلنا
ومن يكن به رماها فليحد

ومن يكن من حمل أهله انتفى ثم به من بعد ذاك اعترفا
فانه يجلد حد المفتري وألحقن به كما عن عمر
ولا يجوز . نفيه لكونه جاءت به مخالفاً للونه

باب إلحاق الولد

والولد اجعل للفراش والحجر لعاهر كما بذا صح . الخبر
والشركا في أمة إن يدعوا جميعهم من ولدته يقرع
بينهم ومن تصب له الولد وحظهم من دية عليه رد
وقد روي اعتبار قول القائف في شبه به ارتياب ينتفي

« كتاب أحكام المعتدات »

ويلزم الإحداذ في الوفاة
كالكل والطيب خضاب وحلي
ما لم تكن عدتها قد كملت
والكل فيه للتداوي رخصا
كذلك عند طهرها أن تأخذا
وتلزم البيت الذي كانت به
وفي الأصح مالها من نفقة
وغير زوج لا يحل أن تحد
وليس للبائن من سكنى ولا
لما روته أم قيس ونقل
وأكثر الصحب لها قد جعلوا
وفي النهار جائز للعذر
وغير بائن لها القوت وجب
وغير جائز لها أن تخرج

عن كل زينة من الزوجات
وكل ما فيه تصنع جلي
ولا جناح بعد فيما فعلت
بالليل من دون النهار خصا
طيباً به تتبع آثار الأذى
عند وفاة زوجها فانتبه
لازمة لو حاملا فحققه
فوق ثلاث للحديث فاعتمد
من قوت إلا أن تكون حاملا
خلافه عن عمر وقد أعل
سكنى وللحديث قد تأولوا
خروجها نص الحديث فادر
وتلزم السكنى لها بلا ريب
من بيتها قط ولا أن تخرج

« باب الرضاعة »

خمس من الرضاع معلومات
ثم به يحرم ما قد حرما
وفيه فليقبل مقول المرضعة
وقد روي الرضاع في حال الكبر
وأكثر الصحب خصوصه رأوا
وسنة لمرضع إن تظلمه

أثناء حولين مُحرمات
من نسب نصاً كما تقدم
إن شهدت به بلا مدافعة
عند الضرورات لتجوز النظر
بسالم والبعض نسخه ادعوا
إعطائها غرة عبد أو أمه

« باب النفقات »

يلزم زوجاً مؤنة الزوجة من بحسب الإيسار والإقتار فإن يشح عن كفاية يحل والولد المحتاج من والده يكسيه مما يكتسي وطعمه ولا يكلفه بما لم يستطع وغير هؤلاء لا تلزم له فابدأ بمن تعوله مقدماً وبعد من تعول فالأرحام صل الأم ثم الأب ثم الأخ ثم	سكنى ومطعم وكسوة فمن للنص في القرآن والآثار بالعرف أخذها لنص قد نقل والعكس والرقيق من سيده من الذي يطعم منه فاعلمه أو فليعاوننه عليه فاتَّبِعْ على القريب من سوى باب الصلة فإن له أضعت كنت آثماً من كل ذي قربي إليك يتصل أذنك أدنك بترتيب لهم
--	--

« باب الحضانة »

والأم بابنها أحق في الصغر وبعد أن يبلغ سبعاً خيراً وخالة كالأم حيث تفقد وفي الأصح الأب منها أقدم ويعين الأصلح من أقارب	إلا إذا مانكحت نص الأثر في أي والديه شا فليختر لما أفاده الحديث المسند وقيل إجماعاً وحيث انعدموا وبعده الأصلح من أجناب
--	--

« كتاب الأطعمة »

باب ما يحل منها وما يحرم

في الطيبات الأصل حلها كما وما أحل الله والرسول حل وكل ما الوحيان عنه سكتا فكل ما كان خبيثاً قد دخل	أن الخبيث الأصل أن يحرم وضده المنهى عنه فاعتزل فذا دليل العفو فيه ثبتا في آية الأعراف من غير جدل
---	---

ومنه في ثالثة الآيات من
وحرمن بالسنن القوية
وكل ذي ناب من السباع
لكنما الضبع به قد صح نص
والكلب والهر كذا الجلالة
وجاء في القنفذ لكن ضَعُفا
كذاك في الضب روايات رجح
وفي الصحيح حل أكل الأرنب
ونملة ونحلة وهدهد
ووزغ بقتله النبي أمر
وهذه من موجب التحريم
وإن نجاسة بجامد تقع
وإن تقع في مائع فلا يحل
والكبد والطحال من دم يحل
وميتة البحر جميعها تحل
وقد يباح الحظر للمضطر

مائدة كاف لذي اللب الفطن
أكل لحوم الخُمُر الأهلية
والطير ذي المخلب بلا نزاع
بأنه صيد فمن هذا يخص
من قبل أن تعلم الاستحالة
حديث حظرها وفيها اختلفا
مفيد حله لكونه أصح
وقد روي إنكار أكل الثعلب
دع قتلها وصدع والصدع
وقتل خمس ذكراها في الحج مر
عند أولي الفقه بلا توهيم
فألقها مع ما حواليتها وقع
قربانه قط لنهي قد نقل
وميتة الجراد والحيوت نقل
وقد نهى عما طفا لكن أعل
لا الباغ والعادي لدفع الضر

« باب الصيد »

والصيد حل بالسلاح الجارح
إن ذكر اسم الله ثم أرسله
بحيث لم يأكل إذا أمسكه
وما سوى معلم وذُكِّي
وحل ما أصيب بالمعراض
ومن رمى صيدا وغاب عنه

وبمُعَلَّم من الجوارح
يأكل ما أمسكه لو قتله
ولم يجد سواء قد شاركه
ما صاده حل بدون شك
بحده خرقاً بلا افتراض
وفيه سهمه ومات منه

حل إذا صادفه بغير ما ما فيه غير سهمه الذي رمى
لو بعد أيام إذا لم ينتن وهكذا الجارح نص السنن

« باب الذبائح »

ما أنهر الدما والوداج فرا ثم عليه اسم الإله ذكر
حل ولو شق عصى أو حجر ما لم يكن بالسنن أو بالظفر
ويحرم التعذيب للذبيحة ومثله بالسنن الصحيحة
وقتلها صبرا ولعن من فعل ذلك قد صح بدون ماجدل
وحدد الشفرة ثم وار عن وجه ما يذبح للآثار
وغير مقدور على التذكية فيه فكالصيد بدون مرية
وبذكاة أمه الجنين حل والحي حرم منه جزء انفصل
ثم لنا طعام ذي الكتاب حل وعكسه بلا ارتياب
وما تشك هل عليه سمي أو لا فعند أكله قسم
وكل ما يذبح في ذي الأعصر لقبة أو شجر أو حجر
فهو لغير الله قد أهل به وذاك شرك ظاهر لا يشتبه
لو ذكر اسم الله للتدليس فذاك سعي في هوى إبليس
فإنما يبعثه للنحر ما في قلبه من مرض لا سيما
مع هتفه في السر والجهر بيا فلان واغوثا لكشف كربيا
هل فوق ذا الإشراك من كفران سبحانك اللهم ذا السبحان

« باب الضيافة »

إكرامنا للضيف والإيثار له به قد صحت الآثار
بل أوجبت في حق واجد القرا وحدها ثلاثة وما ورا
ذا فتصدق وضيف لا يحل تحريجه المضيف مالا يحتمل
وإن يكن مانعها مقتدرا جاز لضيف أخذ مقدار القرا
وحرمن أكل طعام الغير من غير رضاه لنصوص لم تهن

لجائع نداؤه رب الإبل
فليأكلن حاجته وليشرب
فإنه يغرم والتنكيل حل

ومنه حلب وثمار ونقل
أو رب حائط فإن لم يجب
دون اتخاذ خبنة فإن فعل

« باب آداب الأكل »

فسم عند الذكر لو بالآخر
من وسط مما يليك نقلا
مانع من حيث يشا أن يأكلا
وآخرأ فاحمد مع الدعاء
وساقط الطعام خذ لاتدع
مضمضة منه لنص رفعاً
إيذان ذي المنزل فافهم ما رُسم
وذمه يكره والتقذر
فيه مع الجمع بلا استئذان
قبل انقضا حاجتهم من شبعاً
دعاه من بعد أن قد طعماً

في بدئه سم وإن لم تذكر
وباليمين كل من الحافة لا
إلا إذا الطعام أنواعاً فلا
ومن جلوس لا من اتكاء
والقصعة العقها مع الأصابع
والغسل لليدين بعده معاً
ومن دعى وجا بغيره لزم
والاجتماع للطعام أخير
والتمر قد نُهي عن الإقران
وفي جماعة نُهي أن يرفعا
وإن يك الغير له قد أطعما

« كتاب الأشربة »

باب ما يحل منها وما يحرم

من لفظ من أوتى جوامع الكلم
فإن ملء الكف منه حظراً
يجوز أن يطبخ قبل أن غلا
لم يغل فاهرق ذاك رجس علماً
في الانتباه فادر ما قد رفعاً

وكل مسكر حرام قد علم
وما يكن منه الكثير أسكراً
والخمر لا تجعل خلأ والطلا
ويشرب العصير والنبيد ما
وقد نهى عن خلط جنسين معاً

« باب آداب الشرب »

وأول الشراب سمين وفي سن بأنفاس ثلاثة ولا وباليمين من قعود قد نمت وليكن الآخر شرباً من سقى والنفخ في الماء أو الإناء

آخره فالحمد قل لا ينتفي ينفس في الإناء نهى نقلا والأيمن الأيمن فيه قدم ويكره الشراب من فم السقا وللقذاة اهرق بلا امتراء

« باب الأنية »

والأكل والشراب في إنا الذهب وكل طاهر سواهما يحل وصح شعب قدح بسلسلة وما نهى عن انتباز فيه من أعني التي لوفد عبد القيس قد وجلد ميت بالدباغ استعمل ولإنا الأمر أتى بالتغطية وفي احتياجنا إنا الكتابي وإن ذباباً في إنا قد وقعا

أو فضة محرم فليجتنب للمؤمن استعماله فلا تمل من فضة ما فيه بأس فأقبله أنية فإن نسخه ركن حظرها ترخيصه بعد ورد والرطب واليابس فيه فاجعل وقد نهى عن اختناث الأسقية نغسله للأكل والشراب يُشرع أن يُغمس ثم يُنزعاً

« كتاب اللباس والزينة »

والستر للعورة واجب على وكل ما قد أخرج الله لنا من أي لون والذي قد حظرا فيحرم الحرير إن زاد على أعني على الرجال إلا للدوا

مكلف في ملأ أو في خلا من زينة حل بحمد ربنا فعنه رحمة بنا قد حذرا أصابع أربع فيما نقلا والافتراش مثل لبسه سوا

ومثله القسي والمعصفر
وكل ما يختص بالنساء
وقد نهى عن لبس مافيه الصُّور
كذاك عن ركوب الأرجوان
وفي اللباس القصد والتواضع
ويستحب الحسن والجمال
لنصف ساق يُجعل الإزار
وكل ما تجاوز الكعبين
وللنساء الإرخاء للذيول
ثم على جيوبهن بالخُمُر
وباليمين ابدأ ومن كان استجدَّ
وقد روى الحث على النعال
وقد نُهي عن لبسها في رجل
والرجال خاتم من وِرقٍ
في خنصر اليمنى أو اليسرى نقل
أما تحلى رجل بالذهب
وجاز منه الأنف أن تتخذا
والطيب والخضاب إصلاح الشَّعر
وقد نُهي عن نتفه للشيب
وكل شَّعر الرأس فاحلق أوفدع

وثوب شهرة كذاك يحظر
فاحظره والعكس بلا مرأ
ولبس امرأة لما يحكي البَشْرُ
كذا عن الستور للجدران
وفي الطعام والشراب يشرع
ويحرم الخيلاء والإسبال
والكم للرسغ كذا الآثار
عن بطر في النار دون مَيِّن
إلى ذراع لا يزد في الطول
يضرين والحجاب واجب فَمُرُ
ثوباً يسن الحمد بالذي ورد
وقدَّم اليمين في انتعال
وتركه الأخرى بدون نعل
من دون مثقال ومازاد اتقى
وللنساء الحرير والعسجد حل
فهو حرام بالحديث فارهب
والربط للسن به صح كذا
كالفرق والترجيل غباً للأثر
والخضب بالسواد دون ريب
جميعه وقد نُهي عن القرع

« كتاب الطِّب »

ثم التداوي جائز مشروع
لكنما التفويض منه أفضل
وخير طب للعباد النبوي

بكل ما أبيح لا ممنوع
وأهله التوحيد فيهم أكمل
فليُتَّبَعْ كل ما فيه روى

من قوله وفعله وما اقر
في ذا الشفا من اجمع الاسقام
ولا يحل قط بالمحرّم
كنجس والسم ثم المسكر
والكي عنه النهي والكره نقل
وجا على تاركه الثناء
وسن الاحتجام والتوقيت قد
بتسع عشرة وفي العشر الآخر
والنهي في السبت والاربعاء
وكلها صحبتها لم تلتزم
ثم الرقى من الكتاب والاثر
وما روي من أنها شرك حُمِل
إذ قد رقى نبينا ثم رقى
وإنما الشرك الذي لا يعقل
ومن فعال خادمي الشيطان
والخلف في تعلق التمايم
ومنعها أولى لأن المنع عَم
والسحر بالأقدار قد يؤثر
لا سيما بالعوذتين فافهموا
والعين حق والرقى منها تحل
من قد أصابته ولا يمتنع
وصحة العدوى فلا تعتقد

خذ كل ما أتاك واحذر ما زجر
للقلب والروح وللأجسام
إذ ليس فيه من شفاء فاعلم
كذا الخبيثات جميعا فاحظر
والفعل والتجويز فيه فهو حل
وفضله صحت به الأنباء
روى بسبع عشرة وقد ورد
أولها للاحتجام في الأثر
كذا الثلاثا جاء في الأنباء
والأفضل استعمالها بدون ذم
مشروعة بها الرسول قد أمر
على سواهما فحقق ما نُقل
ثم لها أرشدنا فحقق
معناه من إرث اليهود يُنقل
وعابدي النجوم ذي الكفران
من آية أو من حديث قد نَمي
وغيرها شرك وللقلب سقم
وأن يُحل بالرقى لا يحظر
أما بسحر مثله فيحرم
وبغسول عائن فليغتسل
من اغتسال عائن فاستمع
ولا تطيّر وثق بالصمد

« كتاب الإيمان »

وكثرة الحلف فعنه قد زجر
أو صفة ثابتة لله

وحفظ الايمان به الله أمر
وإنما يكون باسم الله

أما بمخلوق فشرك فاحذر
كالحلف بالآباء والأولاد
كذا بغير ملة الإسلام
تكفيره كلمة الإخلاص
ومتبع اليمين باستثناء لا
ومن رأى ترك اليمين أخيراً
ومُكره على اليمين ما لزم
وحالف على يمين بالكذب
واللغو لا يؤاخذ الله به
ومسلم عليه حق المسلم
هذا وتكفير اليمين مذكور

فاعله منه الرسول قد برى
كذا بالأمهات والأنداد
يحرم فافهمه بلا إيهام
بأن يقولها مع الإخلاص
حنث ولا يشترط أن يتصلا
يأتي الذي أخير وليكفرا
وإن يكن أحنثها فما أثم
فذلك الغموس فاحذر واجتنب
لكن بما يعقده بقلبه
إبراره طاقته في القسم
في آية المائدة افهم واذكر

« كتاب النذور »

يصح لابتغاء وجه الله
وفي المعاصي حرمة النذور
ولا يجوز في قطعية الرحم
وعيد جاهلية يحرم أن
وكل ما لم يأذن الله به
ومن بكل ماله قد نذرا
ومن بنذر لم يُسم نذرا
كفارة اليمين والمشرك إن
ومن يمت وهو بقربة نذر
وناذر في المسجد الأقصى يُصل

ويلزم الوفا به لله
ومنه ما ينذر للقبور
أو غير ما تملكه يا من فهم
يُنحر لله به نص السنن
أو كان لا يطيقه فانتبه
أجزاه التُّلُثُ لما قد أُثرا
أو عاصياً أو لم يطلقه كفرا
ينذر فيسلم يلزم الوفا فدن
عنه قضى قريبه نص الخبر
أجزاه في الحرمين إن فعل

« كتاب الأحكام »

باب القضا.

وان يكون عادلاً فيما قضى
يحكم بالحق على النهج السوا
وليس يخشى لومة اللوام
يطلبه فإن ذاك لم يُعن
أعماله أصحاب هذا المثل
بحقه من خدمة الإسلام
إلا لمن بالعدل يستقيم
أو لا فواحد مع الغفران
لأجله من جهة الرعية
ورائش بينهما بها مشى
كالخوف والهمل وحال الغضب
لا أن يكون كافراً ومسلماً
قبل القضا بينهما كي ينجلي
وجاز الاتخاذ للأعوان
ويعرض الصلح وأن يستوضعا
به ولا يُجل شيئاً حرماً

يشترط اجتهاد من يلي القضا
ذو ورع في دينه لا ذا هوى
مراقباً لله في الأحكام
ويحرم الحرص على القضا وأن
ولا يحل للإمام أن يلي
ولا لعاجز عن القيام
وإنه لخطر عظيم
مجتهداً فإن يصب أجران
ويحرم الرشوة والهدية
ولعن الراشي كذا من ارتشى
والحكم عند شاغل فاجتنب
وسوء في المجلس بين الخصما
واسمع من الآخر مثل الأول
وسهل الحجاب بالإمكان
لحاجة وجائز أن يشفعا
وظاهراً ينفذ ما قد حكما

« باب الدعاوى والبيّنات »

أو شاهدي عدل مع الإنكار
أو بشهيد مع يمين المدعي
حلف من كان عليه يدعي
عند نكول منكر وقد أعل
بالمدعي وفي يمين الذمي

ويحكم الحاكم بالإقرار
أو رجل وامرأتين فاسمع
إن لم يجد بيّنة من ادعى
وردها على من ادعى نقل
وغائباً حلف بنفي العلم

ذَكَرَهُمُ اللَّهُ وَفَعَلَ بِهِمْ
وَهَلْ لَهُ بِعِلْمِهِ أَنْ يَحْكُمَ
وَعَدْلٍ خَائِنٌ ذُو الْغَمْرِ لَا
وَالزَّانِي وَالْقَانِعُ وَالْمُتَّهِمُ
وَهَكَذَا الْبَادِي عَلَى ذِي الْقَرِيَّةِ
وَلَا تَجْزِ شَهَادَةُ مِمَّنْ كَفَرَ
جَازَ عَلَى وَصِيَّةٍ أَنْ يَشْهَدُوا
كَمَا أَتَى تَفْصِيلُهُ فِي الْمَائِدَةِ
وَالزُّورِ قَوْلُهُ مِنَ الْكِبَائِرِ
وَذِمَّ شَاهِدٍ وَلَمْ يَسْتَشْهَدْ
وَالْمُدْعَى فِيهِ إِذَا تَعَارَضَا
وَالْعَاقِلُ الْبَالِغُ إِنْ جَدَّ أَقْرَبُ
وَقَدْ نَهَى عَنْ ادِّعَا الْمَظَالِمِ

مِنْ نِعْمَةٍ نَصّاً صَرِيحاً قَدْ فُهِمَ
فِيهِ نِزَاعُ طَالٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ
شَهَادَةُ لَهُ بِنَصِّ يَجْتَلِي
وَقَافِ مَا تَابَ فِيهِمَا يَعْلَمُ
وَقِيلَ مَقْبُولٌ مَعَ الْعَدَالَةِ
عَلَى الَّذِي أَسْلَمَ إِلَّا فِي السَّفَرِ
بِحَيْثُ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ فَقَدُوا
ثَلَاثَ آيَاتٍ حَوَتْ مَقَاصِدَهُ
فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ أَقْوَى زَاجِرٍ
إِلَّا لِجَهْلِ الْمُدْعَى فَلِيَحْمَدَ
بَيْنَتَاهُمَا بِقِسْمَةِ قَضَى
بِأَيِّ شَيْءٍ لَا مُحَالاً يَعْتَبَرُ
كَذَاكَ عَنْ إِعَانَةِ لِلْمَظَالِمِ

نص الأبيات المشروحة في الجزئين

«كتاب الحدود»

«باب وجوب الوقوف عندها وإقامتها على معتديها»

فبارتكابها حلول الغضب
إقامة الحدود مهما أمكننا
بشرط الاختيار والتكليف
بيننا لا بالظنون والتهم
في الغزو لا يقطع لكن قد أعل
يدراً بها الحد بلا مجادله
فإن يتب فهو كمن لا ذنب له
أو بعده عليه دون رد
يحرم أن يشفع أو يشفعاً
أعظم موجبات مقت الله
ومن وعيد بالغ شديد

واحذر حدود الله لا ترتكب
وواجب على ولاية أمرنا
على وضيع كان أو شريف
وباعتراف فاعل أو إن تقم
في حضر وسفر وقد نقل
والشبهات إن تكن محتمله
وينقص الإيمان ممن فعله
فلتعرض التوبة قبل الحد
وأي حد للإمام رفعاً
فيه وتضييع حدود الله
فكم أتى فيه من التهديد

« باب حد الزنا »

ونفيه عاماً ومن قد أحصنا
بعض الأحاديث برجمه اكتفى
من الذين آمنوا فليُفهما
إذا تحاكموا إلينا فخذوا
أو حبل أو اعتراف فاعلم
وقد روى أربعة التكرار
إن لم تجدهموا فذا الحد ادفعه

البكر جلد مائة حد الزنا
يقتل رجماً بعد جلده وفي
وليشهدن طائفة حدّهما
والحكم في أهل الكتاب هكذا
موجب به بينة إن تقم
وفيه مرة كفى الإقرار
وعند الإنكار شهود أربعة

وادفعه بالشبهة إن تحتمل
أو كونها عذراء أو رتقاء أو
وحاملا أمهل إلى أن تضعها
واجلد بعثكال مريضا فادر
والرجم فليبدأ به من شهدا
وحيث عن إقراره قد رجعا
وحد عبد نصف حد الحر في
يقيم السيد أو فالحاكم
ومن بنفسه رمى معيَّنه
حد لقذف وزنا وهو معل
ومن وطى جارية لامراته
يؤثر جلد مائة فليعلم
ومن يلط بذكر فليقتل
ويقتل الناكح ذات محرم
وقتل من يأتي بهيمة نقل
بعض به وقيل بل يعزر

أو مانع بان كجب الرجل
غير مكلف ومكره رووا
إن يضع الطفل إلى أن ترضعا
والحفر للمرجوم حتى الصدر
أو الإمام لاعتراف وجدا
رد إلى الإمام نصا رفعا
جلد لمحصن وبكر فاعرف
عليه واعلم أنه لا يرجم
لم تعترف ولم يجيء ببيننه
لكن نصوص القذف توجب العمل
له أحلتها ففي عقوبته
إن لم تحلها له فليرجم
كلاهما حيث اختارا انجلا
وما له فيء بنص قد نمي
معهما وقيل كالزنا وقد عمل
وهو الذي به يقول الأكثر

« باب حد القذف »

ومن رمى لمحصن فدفعه
فحدّه جلد ثمانين كما
يثبت هذا الحد بالإقرار أو

ولم يجيء بشهداء أربعة
في سورة النور صريحا محكما
بشاهدي عدل لمقذوف أتوا

فيه قضاء الخلفا استبيننا
شهادة وحيث تاب فاقبله

ويجلد المملوك أربعينا
ويفسق القاذف لا يقبل له

« باب حد السرقة »

إن كان شاهدان أو إقرار
مقداره من حرزه القطع رَوَا
يفسر الإطلاق في الآي خُذا
وثالثا يسرى يديه أثْبَع
والقتل في خامسة لا أصل له
تعزيره وفيه موقف بدا
واليد بالسارق علق منذرا

والسارق المكلف المختار
بربع دينار فما يزيد أو
ليده اليمنى من الرسغ وذا
وثانيا فرجله اليسرى اقطع
ورجله رابعة إن عاد له
وقيل في ثالثة فصاعدا
وبعد قطعه بحسم أمرا

كذاك الاختلاس والمنتهب
حريسة المرتع لا قطع رَوَا
عليه والبعض بهذا قد عمل
لِنَعَمٍ وللثمار الجرن
بأس بعفوه وبعده فلا

وخائن فقطعه لا يجب
وثمر لم يأوه الجرين أو
وجاحد العارية القطع نقل
والعرف في الحرز اعتبر كالعطن
وقبل رفعه إلى الإمام لا

« باب حد المسكر »

من مسكر على اختيار ضربا
إلى ثمانين بنص الأثر
بشاهدي عدل أو الإقرار
دون تردد وحداً ضربا
دون اعتراف ترك بحث أسندا

وأیما مكلف قد شربا
بذاك أربعين وليعزر
والعبد نصف ذا بلا إنكار
ومن تقيهاها فذا قد شربا
وجاء فيمن منه سكر وُجدا

وقد روى عن ابن أم عبد بوجد ربحها إقام الحد
والقتل في رابعة قد أمرا به وصح النسخ من غير مرا

« باب التعزير وحكم الصائل »

وفي المعاصي دون حد عزّر بالحبس أو بالضرب لا بأكثر
من عشرة الأسواط بالنص ثبت وللصحابة اجتهادات أتت
كذاك بالنفي وبالهجر أثرُ وغلظة الكلام كيما ينزجر
والصائل ادفع لو بقتله إذا ما انكف عن عدوانه بدون ذا
ودون دين أو دم من قتلا أو مال أو أهل شهيد انقلا
واستثن من هذا ولي الأمر في الدم والمال وجوب الصبر

« باب حكم المحاربين »

ثم المحاربين فيهم احكم بآية المائدة اقرأ وافهم
لكنما الخلاف في تفسير أو فالبعض للتخيير معناها رأوا
في ذي العقوبات الإمام خيرا يفعل منها فيهم الذي يرى
وقيل للتنويع في الجرائم فيها بترتيب الجزاء فاحكم
بالقتل والصلب على من قتلا وأخذ المال ومن يقتل ولا
يأخذ مالا حسبه القتل فع ثم بأخذ المال وحده اقطع
ليده ورجله خلافا وحيث للسبيل قد أخافا
ينفى من الأرض وهذا الثاني قول الجماهير بلا نكران
إلا الذي يتوب قبل القدرة عليه أسقط كل ذي بالتوبة
وهل بها يسقط حق الأدمي من مال أو قصاص قولان نمي

« باب حكم البغاة »

ثم البغاة واجب قتالهم
ولا يجوز قتلنا من يؤسر
ولا يجهز على جريحهم ولا
حتى إلى الحق يعودوا كلهم
منهم ولا يتبع منهم مدبر
أموالهم تغنم فيما نقلنا

« باب جامع من عقوبته القتل »

تقدم الرجم لزان أحصنا
ومن لذات محرم قد استحل
على تفاصيل ستأتي أوجب
وقتل حربي^(١) أتى مسلماً
كذاك من لدينه قد بدلا
أو دينه أو الكتاب المنزلا
من ناقض لأي دين انتقلا
أو جحد القطعي لا إن جهلا
من تاب منهم كان محقون الدم
ويحرم التكفير للملى
والقتل للوطي في باب الزنا
ومن لنفس حرّم الله قتل
عليه قتلا تاب أو لم يتب
وذاك في الجهاد قد تقدما
كمن يسب الله أو من أرسل
بشرك أو تكذيب أو ما انتحلا
أو لفريضة أبي أن يقبلا
وساحر وكاهن وهؤلا
ما غير زنديق فخلف قد نمي
إلا بكفر واضح جلي

« كتاب الجنايات »

«باب عظم ذنب قتل المؤمن وعقوبة القاتل عاجلا واجلا»

وإن من كبائر الآثام
وصح أن أول القضاء
جرماً إصابة الدم الحرام
في الحشر بين الناس في الدماء

وقد أتى فيه من الوعيد من ذاك ما في آية النساء من عظم التغليظ في عقوبته وإن يكن قبولها هو الأصح برهانه في سورة الفرقان ولا يخلد أبداً في النار كذا معاهد بنص قد نمتي ومن [يقتل] له قتل خيرا أو عفوه عن قاتل بلا فداء، وحاكم يسن عرض العفو له وخطأ وشبهه عمد لا قود من لم يجد فصوص شهرين ولا ودية لأهله مسلّمة ويلزم التكفير في العمد إذا

ما ليس في ذنب سوى التنديد وكم أحاديث بلا إحصاء جاء النزاع في قبول توبته كما إليه كل سُنيّ جنح أبلغ بقليل الله من برهان من مات غير مشرك بالباري حرمة قتله كقتل المسلم في قود أو دية قد أثرا ومن يرد رابعة قد اعتدى على الولي لعله أن يقبله بل عتق مؤمن على من قد وجد توبة جبار السموات العلى على تفاصيل ستأتي قيّمة عفى الولي من باب أولى فكذا

«باب القصاص»

ويثبت القصاص في العمد على فالنفس بالنفس إذا تكافأ والأنف بالأنف كذاك يُجذع والسن بالسن كذاك فاقلع ويثبت القصاص في الجروح من والكفو في الدين وفي الحرية فالذكر اقتله اقتيادا بالذكر وصح قتل امرأة بالرجل كذاك قتل كافر بمسلم

مكلف حيث اختارا انجلا والعين بالعين قصاصا افقنا ومثله الأذن بالأذن تُقطع وسائر الأعضاء قياسا اتبع بعد اندمال حيث إمكان ركن معتبر في الشرع دون مريّة كذاك الانثى بالكتاب والأثر والعكس والعبد بحر فاقتل بدون عكس فيهما فليعلم

ووالد بولد لا يقتل
ويقتل الواحد بالجماعة
وحبس ممسك وقتل القاتل
وليس يجزي والد عن الولد

وإن أعل فعلية العمل
والعكس وهو مذهب الجماعة
بالنص ثابت فلا تجادل
كلا ولا العكس بنص معتمد

« باب الديات »

مقدار عقل كل مسلم ذكر
تكون في العمد وشبهه على
منها ثلاثون بسن الجذعة
وأربعون خلفات أدها
 وخمسة في خطأ فلتجعل
بنت لبون ومخاض حقه
خامسها فابن اللبون الذكر
من كلها عشرين عشرين ادفع
وهي على عاقلة القاتل لا
أو مئتا بقرة أو ألفا
والفضة اثنا عشر ألف درهم
في السن واللسان ثم الذكر
والصلب والعينين واليدين
والبيضتان مثل والأذنان
كذاك في أرنبه الأنف وفي
مأمومة قدر بثلاث الدية
ناقلة عشر ونصف العشر
هاشمة كذا وفي المواضع
ودون هذه إليها فانسب

بمائة من إبل نص الخبر
ثلاثة الأقسام فيما نقلنا
ومثلها من الحقائق فادفعه
تكون في بطونها أولادها
من كل أسنان زكاة الإبل
مع جذعات اعط مستحقه
وفي حديث ابن مخاض ذكروا
ثلاثة الأعوام أجلت فع
عمدا ففي مال الذي قد قتل
شاة وبالدینار فادفع ألفا
أو مئتان حلة نصاً نمي
والأنف إن أوعب جدعا قدر
والشففتين قل مع الرجلين
إحداهما النصف بلا نكران
كل من الحواس عقل فاعرف
جائفة كذاك دون مريّة
وكل أصبع دها بالعشر
والسن نصفه بنص واضح
إذ لم يجيء تقديرها عن النبي

في زائد عن ثلث فادكر
والنصف للذمي بدون جدل
وفي المجوس ثلثا عشر اليه
غرة عبد أو وليدة فقط
وإرشه بحسبها كذا الإمام
بعقل حر قدر ما قد أدى
بثلث عقل العين ذات البصر
الأسنان ثلث عقلها فافهم ودن
نفسا فما دون الضمان ثبتا

في المرأة اجعل نصف عقل الذكر
ودون ثلث فكعقل الرجل
وقيل ثلثها وجوب التأديه
وفي الجنين حيث ميت سقط
وعقل عبد ما به قد قوما
والحكم في مكاتب أن يودی
وقد روي في العين ذات العور
وفي اليد الشلا وفي السوداء من
ومن تطبب جاهلا فأعنتا

« باب القسامة »

تصير خمسون يمينا عددا
من ادعوا بأن ذا قد قتلا
متهم وبنكول عقلا
بل يثبت العقل ببيت المال
وغیره فافهم ولا تكابر

ثابتة إن لوث قد وجدا
يعرضها الحاكم أولا على
صاحبنا فإن أبوا ردت إلى
ولا يطل لالتباس الحال
برهانه ما في قتيل خبير

« كتاب العتق »

عليه فاغنمه فنعم المتجر
كان له الفكاك من جهنما
ينقذه الله فيعفو عنه
يضيع أجر المحسنين عملا
في العتق والأنفس عند أهلها

والعتق قد حث الكتاب والأثر
فإن من أعتق عبداً مسلماً
بكل عضو منه عضواً منه
فاعمله لو إعانة والله لا
أعلى الرقاب ثمننا أفضلها

صحته من مالك مكلف
صيغته: أنت عتيق، أنت حر
ومن لرحم محرم له ملك
ولا يجازي والدأ من ولده
ومن بمملوك له قد مثلاً
فإن أبى أعتقه الإمام
وحيث بعض الشركاء قد أعتقا
بقية العبد بأن يُقوما
وحيث لا مال له فقد عتق
فيما بقي إن شا وإلا كانا

صحيح ملك جائز التصرف
اعتقت، أو حررت فافهمه تُسرّ
فإنه يصير حراً دون شك
إلا بعثق إن رقيقاً وجده
كان عليه عتقه لا جدلاً
ولاحتياج جاز الاستخدام
نصيبه يلزمه أن يعتقها
ولنصيب الشركاء سَلماً
نصيبه واستسعه ولا تشق
مُبعضاً فحَقّق التبياناً

ومن أراد عتق زوجين معا
وجاز أن يشترط خدمة على
ولا ولا لغير معتق ومن
وجاز عتق عبده عن دبر
كذاك للمالك أن يكاتبها
وبالوفاء يصير حراً وبما
منه وبالعجز عن التسليم
وقد روى الوضع عن المكاتب
وقد يكون داخلاً في معنى
ومن لها مكاتب مقتدر
واختلفوا في بيع أم الولد
تعتق إلا أن يشاء عتقها
يا رب عتقاً من عذاب النار

بالزوج فليبدأ لنص رفعاً
معتوقه نصاً وإجماعاً تلا
يشترطه فأرده بنص المؤتمن
ولاحتياج بيعه لم يحظر
مملوكه على خراج ضرباً
أدى فعتق قدره قد لزماً
يعود في الرق بلا توهيم
واختلفوا في رفعه إلى النبي
إيتائهم فالوضع منه يعنى
فأمرها بالاحتجاب يؤثر
والمنع أولى وبموت السيد
حياً فحرة متى أعتقها
يا عالم الإعلان والإسرار

« كتاب الجامع »

« باب الأدب »

بحمد ربي يحسن الختام
والحسن والتزهيد والرقاق
وأدب الجلوس والقيام
وإن رُدَّتْ أرجع بنص محكم
لا لمتاع لك في البيت الخلي
فذاك إذن له في الدخول
ففقؤ عينه يكون هدرا
كذا السلام دونما نكران
فليست الأولى أحق فاعلم
سلم عليه لو صبيا فاعرف

كذا القليل قل على الكثير
ماش عليه راكب قد سلما
إن كان في جماعة نص ورد
والعكس حيث الأمن من إغواء
فسلمن واعن به من أسلما
قل: وعليكم إن بدا لا تزد
وجدته فيها لنص لم يهن
يجوز إن طمعت فيه أن يفي
كذا تصافح بلا امتراء
أخاه من فوق ثلاث أثرا
إن حمد الله وبر القسم
أخاك إن يحلف لنص الأثر

هذا ولما تمت الأحكام
بذكر أشياء من الأخلاق
وأدب الدخول والسلام
ففي الدخول استأذنا وسلم
إن لم تجد من أحد لا تدخل
ومن دُعي وجا مع الرسول
ومن ببیت دون إذن نظرا
وسنة تثليث الاستئذان
وعند الانصراف أيضا سلم
ومن لقيته وإن لم تعرف

يسلم الأصغر على الكبير
كذا على القاعد من مر كما
وواحد يجزىء في بدء ورد
وجاز تسليم على النساء
وإن وجدت كافرا ومسلما
لا تبدأ الذمي سلاماً واردا
واضطره لأضيق الطريق إن
وترك تسليم على المقترف
وجاز الاعتناق في اللقاء
ولا يحل لمؤمن أن يهجرا
وشمت العاطس بالترحم
فراعه إذا حلفت وابرر

وارد تئاؤباً فإن لم تستطع
وإن يكن ثلاثة في سفر
ولا تُقِم من مجلس أخاك بل
كذاك بين اثنين لا تفرق
وإن تُقِم من مجلس فكفر
وعن جلوس في الطريق قد نهى

فضع على فيك يداً نصاً رفع
لا يتناج اثنان دون الآخر
تفسحوا واتسعوا دون جدل
في مجلس إلا بإذن حقيق
عنه بذكر الله ثم استغفر
فإن فعلته فقم بحقه

«باب البر والتقوى»

والبر حسن خلق والإثم ما
عليك تقوى الله ذي الإحسان
وابرر بوالديك والأرحام صل
وكن بوالد رحيمًا وولد
وباليتيم أحسن والأرملة
وراع حق الجار واعرفنهُ
والشر فاكفف عنه والخير افعل
وقر بيرا والصغير فارحم
وانصح لكل المسلمين تُثب
واتبعه ميتاً ومريضاً فعد
والفخر بالأحساب والتعصب
واغص هوى النفس ولا تحاوله
واهد سبيلاً وأغث ملهوفاً
وعاون المؤمن وانصر إن ظلم
وكربه نفس وعيبيه استره
ولا تعيره بذنب قد عمل
والمؤمنون منهم لا تسخر
والغيبة احذر وكذا النميمة

حاك وقد خشيت من أن يُعلما
ما استطعت في سر وفي إعلان
واحذر عقوقاً وقطيعة تصل
وبجميع الخلق تهدي للرشد
وبالمساكين ولو باللين له
واكفف أذى عنه ولا تخنه
والرفق في كل الأمور استعمل
والضيف أكرم والطعام أطعم
وان دعاك مسلم فاستجب
وان رأيت المبتلى الله احمد
والطعن في الأنساب عنها اجتنب
وادل على الخير تكن كفاعله
والعرف فاصنع واشكر المعروف
واردده عن ظلم إذا به يلم
ولا تذله ولا تحقره
وعن عيوبه بعيبك اشتغل
واللعن والسباب والنيز احذر
والزور والرذائل الوخيمة

ويكره المدح ولو بما يرى
وسوء ظن والتجسس احذرا
ومن شرار الناس في الدارين
واصدق وكن عن كذب بمعزل
وما تحب عنك أن يكفأ
واحلم ولا تغضب وللغيظ اكظم
وجانب الفحش وسوء الخلق
وقر يميناً وبعهد الله ف
ولا تخن مؤمناً وإن تعد
إياك والبخل وسوء الملكه
وخالط الناس ودارهم ولا
وقد يكون الاعتزال أخيراً
واحذر غلوا والجماعة الزم
والأمر بالغُرف ونهي المنكر
باليَد إن يعجز فباللسان
ومن رضى بمنكر وتابعا
عليك باليسر ولا تُعسر
ثم الحيا من شعب الإيمان
فاستحي من مولاك أن يراكا
والحب لله وفي الله اجعل
ودم على الأوراد والأذكار
فإنها مطردة الشيطان

لكونه على النفوس خطراً
والحسد والبغضاء والتدابرا
من بينهم يكون ذا الوجهين
والصبر فالزم والأذى فاحتمل
فكن عن الناس له أكفاً
والعفو خذ واجتنب للمأثم
وحسن الأخلاق مهما تطق
إياك والغدر بريد التلّف
أنجز وإن يستررك الله اجتهد
وإن تطع شحاً فتلك الهلكه
تُراع في الدين فتبغى بدلا
إن كان في الخلطة يخشى خطراً
وبالكتاب والحديث اعتصم
فرض محتّم على المقتدر
وعاجز يكره بالجنان
عابه الله وفاعلا معا
وبشر الناس ولا تُنفر
إلا من الحق بلا نكران
مرتكباً عمداً لما نهاكا
والبغض والرضى تكن له ولي
مما روي في ثابت الأخبار
بها حياة شجر الإيمان

«باب الورع والزهد والرقاق»

خذ واضح الحل ودع ما اشتبها
وازهد بدنياك وقصر الأمل

مخافة المحظور يا من فقها
واجعل لوجه الله أجمع العمل

وزهرة الدنيا بها لا تفتتن
والمال والأولاد فتنة وما
هم المقلون الذين أكثروا
وإنما الغنى غنى النفس ولا
لو كان بالفقر ازدراء لم يرا
عليك بالقصد بقول وعمل
وَلْتَكُ بالخوف وبالرجا ولا
وعن محارم الإله فاصبر
ثم عليه فتوكل واكتف
وللسان احفظ ولا تكلم
وخشية الله فلازم وانتهى
تالله لو علمت ما وراءك
قد حفت الجنة بالمكاره
مع كون كل منهما إلينا
وإن من علامة القيامة
إياك والسمعة والريا ولا
وإن عملت سيئاً فاستغفر
وبادرا بالتوبة النصوح
لا تحتقر شيئاً من المآثم
وَمَنْ لقاء الله قد أحبا
وعكسه الكاره فالله أسأل
والموت فاذكره وما وراءه
وإنه للفيصل الذي به
ويعلم العبد الذي عليه
يتبعه أهل ومال وعمل
يليه الامتحان في القبور

ولا تغرنك وكن ممن فطن
للمرء نافع سوى ما قدما
إلا إذا لم يسرفوا أو يقتروا
عبرة بالتراث بل هو ابتلا
آل الرسول والصحاب فقرا
ودم عليه واجتهد ولا تمل
تيأس ولا تأمن وكن محسبلا
واستعن الله وإياه اشكر
من يك ربي حسبه فقد كُفي
إلا بخير أو فصمتا الزم
عما نهاك وامثثل لأمره
لما ضحكت ولأكثر البكا
والنار بالذى النفوس تشتهي
أدنى من الشراك في نعلينا
إضاعة الأمة للأمانة
تعجب وللنفس فجاهد عاجلا
وتب إلى الله بداراً يغفر
قبل احتضار وانتزاع الروح
وإنما الأعمال بالخواتم
كان له الله أشد حبا
رحمته فضلا ولا تتكل
فمنه ما لأحد براءه
ينكشف الحال فلا يشتبه
يقدم مع ما صائر إليه
فيرجع اثنان ويبقى والعمل
وبرزخ دام لنفخ الصور

فالقبر روضة من الجنان
إن يك خيرا فالذي من بعده
وإن يكن شرا فما بعد أشد
والنفخ في الصور ثلاثا أولا
وانشقت السماء ثم انكدرت
وتنسف الجبال والبحار
وارتجت الأرضون ثم زلزلت
وعن رضيع مرضع قد ذهلت
وكل مخلوق عليها قد فنى
والنفخة الأخرى إلى النشور
غزلاً حفاة مثل خلق أول
ثم يساقون لنحو المحشر
فيوقفون شاخصي الأبصار
في موقف يلجمهم فيه العرق
قد ضوعف الكرب على النفوس
وانشقت السماء بالغمام
ثم يحيطون بأهل الأرض
وجنة للمتقين أزلفت
واستشفع الناس بأهل العزم في
وليس فيهم من رسول نالها
ثم تجلى الله للقضاء
واقص للمظلوم ممن ظلمه
وكل عبد سيرى ما كسبا
لكل عامل كتاب ينشر
يعطاه باليمين ذو الإيمان
ويوضع الميزان هذا يثقل

أو حفرة من حفر النيران
أفضل عند ربنا لعبده
ويل لعبد عن سبيل الله صد
لفزع والنفخ للصعق تلا
نجومها والنيران كورت
تُسَجَر ثم تهمل العشار
بما عليها وبغير بُدلت
وتسقط الحامل ما قد حملت
لم يبق غير الصمد المهيمن
لبعث الاموات من القبور
أعادهم مبدؤهم وهو العلي
خلفهم النيران ذات الشرر
منتظري فصل قضا الجبار
ويعظم الهول ويشتد الفرق
ودنت الشمس من الرؤوس
لمهبط الملائك الكرام
جميعهم ذلك يوم العرض
وللغواة فالجحيم برزت
إراحة العباد من ذا الموقف
حتى يقول المصطفى أنا لها
بين عباده بلا امتراء
بحكمه العدل كما قد علمه
ومن يناقش الحساب عذبا
فيه جميع سعيه مسطر
ومن وراء الظهر ذو الكفران
وذا خفيف الوزن وهو المبطل

وجيء بالرسول وبالأشهاد
يوم على الأفواه فيه يختم
وأتبع الكفار ما قد عبدوا
ثم تجلى لذوي الإيمان
حتى إذا رأوه خروا سجدا
ومن يمت منافقا لم يستطع
يأذن بالرفع لهم ثم يمد
ويقسم النور بقدر العمل
وينطفئ نور المنافقين
لأنهم بالوحي ما استضاءوا
ثم ينجي الله كل متقي
واستفتح الرسول باب الجنة
من بعد ورد حوضه الذي وعد
وزيد كل الأشقياء عنه
وانقسم الخلق إلى قسمين
فأولياء ربنا بداره
دار بها ما ليس عين قد رأت
ولا يرى قلب به ولا خطر
بناؤها من فضة ومن ذهب
ملاطها كان بمسك أنفر
ترابها من زعفران وبها
في غرف مبنية ظهورها
في درجات بعد ما بين السما
منها انفجار أنهر الجنان
فيدخلون أولا على زمر
أبنا ثلاث وثلاثين سنة

وامتاز أهل الجرم بالإبعاد
وتشهد الأعضاء بما قد كتموا
فبئس ورداً للجحيم وردوا
معبودهم ذو الفضل والإحسان
جميع من مات به موحدا
إذ للسجود قد دُعي فلم يطع
جسر على النار من السيف أحد
يتمه الله لمن له ولي
فوقفوا إذ ذاك حائرنا
بل كذبوا فذا لهم جزاء
وكُتب في نار الجحيم من شقى
للمؤمنين الناصرين السنة
يشرب منه كل عبد قد سعد
وما لهم قط شراب منه
وما لهم مأوى سوى الدارين
فازوا بدار الخلد في جواره
كلا ولا أذن به قد سمعت
قط ببال أحد من البشر
ليس بها من صخب ولا وصب
حصبائها من لؤلؤ وجوهر
ما لا يعد قدره من البها
تحكي البطون دائم حبورها
والأرض والفردوس أعلاها سما
وسقفها العرش بلا نكران
أول زمرة على ضوء القمر
جردا مكحليين مردا حسنة

وجوهم من السرور مسفرة
صفوفهم عشرون بعد المائة
في عيشة راضية مرضية
أنية من ذهب وفضة
رشحهم المسك قلوبهم على
لو واحد منهم بدا أساوره
لهم من الحرير أعلى ملابس
عليهم من لؤلؤ تيجان
بلا انقطاع رزقهم مدرار
في فنن ممدودة الظلال
طعامهم من كل لون فكهاوا
شرابهم فيها من التسنيم
أزواجهم حور حسان عين
قد أخدموا فيها من الولدان
أدناهم ولا دنى فيهمو
زوّج من خيراتها الحسان
في قبة اللؤلؤ والزبرجد
فيها له ملك من الدنيا ملك
لكنما موضع سوط فيها
أما الذي أعلاهمو في المنزلة
في غرف تُنظر كالدري
أخفى لهم من قرة الأعين ما
وإن فوق كل ذا النعيم
يوم المزيد موعد الزيادة
فقربت فيها إليهم نجب
منابر النور ومن زبرجد

لا ذلة ترهقها أو قترة
أما ثمانون فمن ذي الأمة
وفرش مرفوعة عليّة
لهم مجامر من الألوة
قلب امرئ من كل حقد قد خلا
أضاءت الدنيا به أو ظفّره
استبرق فيها وخضر السندس
تضيء للؤلؤة الأكوان
جارية تحتهم الأنهار
شبه ما تثمر بالقلال
فيها ولحم طائر مما اشتهاوا
والسلسبيل نزل الرحيم
كأنهن اللؤلؤ المكنون
ما قصه الرحمن في القرآن
له ثمانون ألف خدموا
سبعين حوراء تلا اثنتان
تنصب دون الشهر لم تحدد
وعشرة أمثاله بدون شك
خير من الدنيا وما عليها
فذاك غير الله لا واصف له
في الأفق الشرقي أو الغربي
ليس سوى الله به قد علما
رؤيتهم لربنا الكريم
يدعو إلى زيارة عباده
إليه فوقها صفوفًا ركبوا
ولؤلؤ وفضة وعسجد

ينصبها للأوليا والشهدا
على كثيب المسك والكافور لا
أبرز عرشه لهم رب السما
يرونه كما يرون الشمس في
هناك عن كل النعيم اشتغلوا
يقول ما اشتهيتموه فاسئلوا
حتى بهم تقصر الأمانى
وأتحفوا بأجزل الإكرام
لسوق جنة بها ما تشتهى
فما أرادوا أخذوا لم يصرفوا
وينشئ الله لهم سحابا
وانقلبوا منها إلى أهليهم
ليس بها لغو ولا تأثيم
فيها خلود غير إخراج ولا
هذا وإن الأشقياء فى سقر
يؤتى بها فى موقف القيام
رمت بها كل زمام فى يد
إن زفرت ثم رمت بالشرر
ثلاثة الآلاف عاما أضرمتم
لو تسقط الصخرة من شفيرها
أما الذين كتبوا من أهلها
فهم خلود أبد الآباد لا
مهادهم من تحتهم جحيم
قوتهم الضريع والزقوم
يسقون فيها من حميم آن
يشوي الوجوه والجلود يصهر

وبعدهم يجلس باقى السعدا
يرون أصحاب الكراسى أفضلا
ثم تجلى جهرة مُسلما
ظهيرة صحوا بلا تكلف
وكل ما هم فيه عنه ذهلوا
أعطىكم وما لى أفضل
وقد أحلوا أكبر الرضوان
وانصرفوا بإذن ذى الإنعام
أنفسهم من كل ملتذ به
شيئا بها إذ قبل ذا قد أسلفوا
يمطرهم كواعبا أترابا
وقد تضاعف البهاء فيهم
عليهم من ربهم تسليم
تفنى ولا يبغيون عنها حولا
ألا فسأت المقام والمقر
سبعون آلف من الزمام
سبعين ألف ملك مؤيد
جثا لذاك كل من فى المحشر
حتى غدت مسودة فأظلمت
سبعون عاما لم تصل لقعرها
أعنى به من خلقوا لأجلها
حياة لا موت فسأت نزلا
يُصب من فوقهم الحميم
وبئس ظلاً لهم اليحموم
على كلاليب من النيران
ويقطع الأمعاء حين يقطر

فهم على الوجوه يسحبونا
بهم ملائك غلاظ وكَلُوا
غلت نواصيهم إلى الأقدام
يهوون في أمدّها المديد
سبعون عاماً ولهم أنكال
يقلبون الدهر في سعيها
وكل ما راموا خروجاً منها
جلودهم تبدل فيها كلما
أدناهمو في ألم من نُعلا
فكيف حال من عليه تؤصد
وفي جهنم الكفور يعظم
لكن عصاة من أولى التوحيد
فيها يجازون بقدر ما جنوا
ويدخلون جنة النعيم
وقضى الأمر وكل استقر
وإن ترد تبيان ذا مستكملاً
فدونك اطلبها من القرآن
فلا سبيل من سوى الوحي إليه
يا رب أسكننا فسيح جنتك
غفرانك اللهم ذا الإنعام
تولنا فيمن توليت ولا
واغفر لنا ما كان من ذنوبنا
ثم إلينا كره الطغياننا
وسعيننا اجعل خالصاً صواباً
بشرك أو بدعة أو إعجاب
يا حي يا قيوم يا ذا البر

فيها وفي الحميم يسجرونا
وفي سلاسل الجحيم سلسلوا
وفي مزيدهم من الآلام
لم ينتهوا لقعرها البعيد
مقامع الحديد والأغلال
بين سمومها وزمهريرها
فيها أعيدوا لا محيص عنها
تنضج عادت ليزوقوا الألما
نعلين منهما دماغه غلى
يهبط تارة وأخرى يصعد
جدا ليزداد عليه الألم
قد يدخلونها بلا تأبيد
ثم ينجون بما قد آمنوا
برحمة المهيمن الرحيم
بداره وذاك حصد ما بذر
موضحاً مبيناً مفصلاً
والسنن الصحاح والحسان
فلا تكن معولاً إلا عليه
والنار منها نجنا برحمتك
والطول والجلال والإكرام
تضلنا بعد الهدى يا ذا العلى
وزيّن الإيمان في قلوبنا
والكفر والفسوق والعصيانا
أعذه يا رباه أن يشابها
وتب علينا أحسن المتاب
يا من يجيب دعوة المضطر

وتم نظم السبل السوية
والحمد لله لها ختام
حمداً كثيراً أولاً وآخراً
ثم الصلاة والسلام سرمداً
على محمد إمام الخيرة
وآله وصحبه الأخيار
ومن بإحسان لهم قد اتبع
من رضي الرحمن عنهم ورضوا

لقصد فقه السنن المروية
بعونه كان لها الإتمام
سراً وجهراً باطنياً وظاهراً
بلا انتها متصلاً مؤبداً
وخاتم الرسل الكرام البررة
من المهاجرين والأنصار
أئمة السنة قامعي البدع
عنه فحبنا لهم مفترض